الاقتصاد السِّياسي ذو المنظور الإسلامي والدَّولة المُؤسستيَّة في فكر الشَّيخ عبد القادر المجاوي من خلال كتابه "المرصاد في مسائل الاقتصاد"

Political Economy with an Islamic Perspective and the Institutional State in the Thought of Sheikh Abd al-Qadir al-Majawi through his book "Al-Marsad in Economic Issues"

د. محمَّد حنَّاي.*

جامعة الشَّهيد حمَّه لخضر – الوادي. الجزائر.

mohammed-hannai@univ-eloued.dz

ت تاريخ الاستلام: 2021/05/02 تاريخ القبول 2021/05/21 تاريخ النشر 2021/07/05

الملخص: الاقتصاد من المسائل الأساسيَّة التي تدخل في بُنية حياة الإنسان وبه يكون قوام حياته وبقائه، وهو الرُّكن الثَّاني في بُنية أيِّ دولة بعد الأساس السِّياسي، ولهذا نجد الأمم منذ القديم قد اهتمت به. أمَّا أوروبا فبعد دخولها عصر التَّنوير ثمَّ الثَّورة الصِّناعيَّة فقد انبرى لهذا الأمر فلاسفة وعلماء تعاطوا في العديد من الفلسفات وأسسوا مدارس ذات مناهج وتوجُهات اقتصاديَّة مُعيَّنة، وخَلُصت هذه المدارس إلى وضع مُصطلحات تضبط هذا العلم، منها مُصطلح: الاقتصاد السِّياسي، الذي تُبنى عليه الدُّول من خلال الاهتمام بنمائه وزيادة الثَّروة فيه.

ولمَّا كان الاقتصاد مهماً في حياة المجتمعات، كان لعلماء الجزائر اهتمامٌ به فألَّفوا فيه ووجهوا نَظَرَ المجتمع الجزائري باتجاهه، ومن هؤلاء العلماء المؤلِّفين نجد الشَّيخ عبد القادر المجاوي الذي تناوله في كتابه "المرصاد في مسائل الاقتصاد" والذي حمَّله كذلك نظرته السِّياسيَّة في كيفيَّة بناء دولة تقوم على المأسَسَة.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحيَّة: الفكر الاقتصادي – عبد القادر المجاوي – الاقتصادي السِّياسي – المأسسة – المنظور الإسلامي.

Abstract: The economy is one of the basic issues that are included in the structure of a person's life, and it is the basis of his life and his survival, and it is the second pillar in the structure of any state after the political foundation, and that is why we find nations since ancient times have taken care of it. As for Europe, after entering the Age of Enlightenment and then the Industrial Revolution, philosophers and scholars who have dealt with many philosophies and established schools with specific economic approaches and curricula have embarked on this matter, and these schools concluded by laying out terms that control this science, including the term: political economy, upon which states are built from Interest in its growth and increase in wealth. And since economics was important in the life of societies, Algerian scholars had an interest in it, so they composed it and directed the gaze of the Algerian society towards it. Among these authored scholars we find Sheikh Abdelkader Majawi, who dealt with it in his book "The Observatory in Economic Issues" and which he also carried his political view on how to build a state On institutionalization.

Key Words: Economic Thought - Abdelkader Majawi - Political Economic - Institutionalization - Islamic Perspective.

مقدمة: رزحت الجزائر تحت نير الاحتلال الفرنسي الذي أثقل كاهل شعبها في جميع مناحي الحياة وخاصة اقتصادياً، من خلال ملاحقته في لقمة عيشه، وسنِّها لقوانين مُجحفة تحدُّ من نشاطهِ، وادخاله في فوضى مُعاملات اقتصاديَّة، مِمَّا يجعل اقتصاد الشَّعب الجزائري خادما للاقتصاد الفرنسي؛ في خضمِّ هذا التَّكالب انبرى أحد أبناء الجزائر البررة ألاَ وهو الشَّيخ عبد القادر المجاوي للتأليف في هذا الميدان، لينبِّه بني وطنه ومن ثَمَّ بني أمَّته بشقيها الإسلامي والعربي، مُنطلقاً من واقعه المُعاش وتقديمه كأنموذج واقعي يستند فيه إلى هذه الدِّراسة مُبيِّناً أهمية الاهتمام بالواقع الاقتصادي، بَدأً من تكوين الإنسان المتعلِّم القادر المبتكر، إلى تحصيل الغنيمة وطُرق تزكيتها ونمائها، إلى كيفيَّة تبادلها مع بقية المجتمع حتى استعمالها والاستفادة منها، مُبرزاً دور الدَّولة وبُنيتها في تأطير الواقع الاقتصادي سواءً للأمَّة أو الأفراد، هذا التَّأليف حمَّله رؤيته السِّياسيَّة من خلال الأساس الاقتصادي ووسمه بعنوان: (المرصاد في مسائل الاقتصاد).

إشكاليَّة الدِّراسة: حتى نُبيَّن فكر الشَّيخ المجاوي في الاقتصادي السِّياسي من منظور إسلامي ونرصد رؤيته السِّياسيَّة في كيفيَّة بناء دولة المؤسسات، طرحنا الإشكاليَّة التَّالية: **ما أسس ومُقوِّمات فكر الشَّيخ المجاوي في الاقتصاد السِّياسي وترجمة ذلك لنظرته السِّياسيَّة؟**

مُستعينين بعدَّة أسئلة استقصائيَّة هي:

- ✓ ما الأسباب التي أدت بالشَّيخ المجاوي إلى تأليف كتاب "المرصاد"؟ وما المقوِّمات المعرفيَّة لهذا التَّأليف؟
- ✓ ما هي أسس الاقتصاد السِّياسي من منظور إسلامي في فكر الشَّيخ المجاوي وكتابه "المرصاد"؟
- ✓ كيف قدَّم الشَّيخ المجاوي فكره الاقتصادي من خلال كتابه "المرصاد"؟
- ✓ ما النَّظرة السِّياسيَّة التي أبرزها الشَّيخ المجاوي من خلال فكره الاقتصادي؟

مناهج الدِّراسة: اتبعنا في هذه الدِّراسة ثلاثة مناهج هي:

- **المنهج التَّاريخي:** اعتمدناه لرصد الاحداث التَّاريخيَّة، ومحاولة وضعها في سياقها التَّاريخي حدوثاً واستنطاقاً من خلال هذا التَّأليف – أواخر القرن التَّاسع عشر وبدايات القرن العشرين –.
- **المنهج الاستقصائي:** اعتمدناه للقيام بمسحٍ شامل لكلِّ المفردات الاقتصاديَّة من منظور الاقتصاد السِّياسي وما يُقابلها إسلامياً، لإبراز أنَّه لا تعارض بين ما هو عقلي وضعي وما هو ديني إسلامي رباني، فكلاهما يُكمِّلُ الآخر ما لم يُوجد هناك ضرر يُخالف قواعد الشَّرع أو يتنافى والمصلحة العامة، كالرِّبا.
- **المنهج الاستقرائي:** اعتمدناه للملاحظة في كيفيَّة حصول عمليات البناء الفكري المنهج في فكر الشَّيخ المجاوي الاقتصادي، من خلال طريقة عرضه لِمُؤَلَفِهِ، والتي ختمها بقواعد يمكن البناء عليها فيما هو آت من أزمان.

أمَّا التَّحليل فهو الصِّفة الملازمة في كامل الورقة البحثيَّة لاستنطاق المادة التي جاد بها الشَّيخ المجاوي في مُؤَلَفِهِ.

أهميَّة الدِّراسة: تكمن أهميَّة هذه الدِّراسة في رصدها لأسبقيَّة علماء الجزائر وغوصهم في لجج معارف زمانهم، وطرقهم لباب لم يسبقهم أحد له من أبناء أمتهم في ذلك الزَّمن، وترجمة أفكارهم إلى

تأليفات ترفع من قيمتهم كعلماء دين جزائريين كانت لهم نظرة اقتصاديَّة إسلاميَّة تستثمر في زيادة ونماء ثروات الأمَّة، من خلال تطبيق نصوص الشَّرع الحكيم ولا تتنافى مع القوانين النَّاظمة للحياة تحت أي سلطة، شريطة أنْ تكون سلطة مؤسسات.

هدف الدِّراسة: الهدف من هذه الدِّراسة، تقديم مُقاربة علميَّة تستنطق هذا التَّأليف من منظور فكري اقتصادي سياسي، يستحضر التَّشريع الإسلامي ويضبط حركة أفكاره بين لازمتين هما: حفظ المصالح – الأفراد والدَّولة –، وتسخير القدرات – الفرد من أجل
المجتمع والمجتمع من أجل الفرد –.

المصادر والمراجع المعتمدة في الدِّراسة:

انطلقنا في بحثنا هذا من مادة تاريخيَّة مصدريَّة تمثلت في كتاب "المرصاد" الذي ألَّفه الشَّيخ عبد القادر المجاوي والشَّيخ عمر بريهمات كتأليف مشترك، لكن الكتاب عُرِفَ واشتهر باسم الشَّيخ عبد القادر المجاوي. وقد أعادت جامعة الجزائر طباعته سنة 2012م بمناسبة الذِّكرى الخمسين لاسترجاع السِّيادة الوطنيَّة، وكذا الذِّكرى الخمسين لانطلاقتها في ميدان التَّعليم العالي والبحث العلمي، فتكريماً لمجهودات الجامعة الجزائريَّة الباعثة على التَّعريف بأمجاد الجزائر العلميَّة اعتمدنا هذه النُّسخة في دراستنا، وكذلك استخدمنا نسخة ثانية لكتاب المرصاد، قام بتحقيقها الدُّكتور "عبد الرَّزاق بلعباس"، ونشرها مركز النَّشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بمدينة جدَّة السُّعوديَّة سنة 2014م، والتي تُعتبر دراسة مُهمَّة جداً في تقديم الفكر الاقتصادي للشيخ المجاوي، مع ثرائها بتعليقات غاية في الدِّقة والأهميَّة فكانت لنا نعم المُعين. ولقد قمنا باستخدام النُّسختين في الهوامش بطريقة تُمايز بينهما، حيث همَّشنا النُّسخة الأوَّلى بذكر اسم الشَّيخ عبد القادر المجاوي فقط، أمَّا عند التَّهميش من النُّسخة الثَّانية فإننا نذكر اسم المؤلِّفين مع ذكر اسم المحقق، حتى يُميِّز القارئ بين استعمالنا لنسختي المصدر.

أمَّا فيما يخصُّ تناول موضوع الاقتصاد السِّياسي فقد استخدمنا عدَّة مؤلفات منها: كتاب كارل ماركس: (رأس المال. نقد الاقتصاد السِّياسي)، وهو كتاب يوضح الاقتصاد السِّياسي الذي كان يسود أوروبا في أواخر القرن 19م والصِّراع الدَّائر بين المدرسة الليبراليَّة والمدرسة الاشتراكية، وكتاب موريس روبان: (تاريخ الأفكار السِّياسيَّة المقارن)، وهي دراسة قيمة جداً توضح مباني الافكار السِّياسيَّة على أسس اقتصاديَّة والعكس صحيح، مع استخدام مؤلَّفات لعلماء مسلمين في هذا المجال منهم: كتاب مالك بن نبي: (المسلم في عالم الاقتصاد)، وكتاب محمَّد باقر الصَّدر: (اقتصادنا)، وهو دراسة مقارنة

بين النُّظم الاقتصاديَّة في العالم والنَّموذج الإسلامي وآليات تطبيقه، مع استخدم العديد من المقالات العلميَّة والدِّراسات التي تناولت الشَّيخ المجاوي، وكذا الموسوعات العلميَّة.

أوَّلاً– أسباب تأليفه للمرصاد:

أَلَّفَ الشَّيخ المجاوي هذا الكتاب وطبعه سنة 1904م، ويُعدُّ من كتاباته التي يبدو أنَّه حاول التَّفاعل فيها مع الدِّراسات الحديثة، كمختص في علم الاقتصاد ومسائله[1] ويأتي هذا الكتاب ليغطي حقبة من تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي، ورغم صغر حجم الكتاب إلاَّ أنَّه كتابٌ في غاية الأهميَّة من حيث المضمون والظَّرف الذي طبع فيه[2]، فهذا

العمل جعله مثلاً يقتدى به، وبحرفيته العالية التي كانت تجمع بين الاختصار والدِّقة والكفاءة ووضوح الرَّأي[3]. وقد جاء في مُقدِّمة الكتاب أبرز أسباب تأليفه، فقال: «.. أنَّ الله خلقَ هذا العالم للعمارة[4]، وهي تتوقف على تنظيمات اقتصاديَّة وافرة، وقوانين يُصار إليها في المعيشة الدُّنيويَّة»[5]؛ مما يعني أنَّ الشَّيخ المجاوي قد استبصر هذه التَّنظيمات والقوانين.

الأمر الثَّاني الذي دفعه إلى التَّأليف، أنَّ هذا العلم – علم الاقتصاد – موجودٌ في شريعتنا، ومُتحدثٌ عنه في أمَّهات كتب الفقه الإسلامي، لكنَّه متفرقٌ هنا وهناك، فأرد جمعه، حيث يقول: «..وكان هذا العلم مُفرّقاً في بطون الكتب والدَّواوين السَّامية، فصعُبَ لأجلِ ذلك الاطلاع على قواعده، واقتطاف أزهاره وفوائده، ظهرَ لنا أنْ نجمع تلك القواعد»[6]، فهدفه في هذا واضح، وهو إفادة من يطلب هذا العلم، فكان تأليفه هذا أوَّل كتاب يؤلَّفُ في الاقتصاد السِّياسي[7] من المنظور الاسلامي[8]، مع مراعاة الآيات القرآنيَّة والأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة التي تتوقف على إبرازا التَّنظيمات الاقتصاديَّة الوافرة في الشَّريعة الإسلاميَّة، ومُجملُ قوانينٍ يشارُ إليها في المعيشة الدُّنيوية[9]. وقد ركَّز فيه على أربعة أسس هي:

1)– الأساس والمقوِّم القرآني: باشر الشَّيخ كتابه بمقدِّمة انطلق فيها بأحد مقررات الدِّين الإسلامي ألا وهو الكسب والاكتساب، واستند في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ**﴾[10]، وهي تأكيد لحكم ورد في الآية التي قبلها حول الجزء، قال تعالى:﴿ **فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ**﴾[11] ثمَّ استطردَ بقوله تعالى: ﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**﴾[12]، كما وضَّح إباحية الإسلام إلى تناول الطَّيِّبات قاطبة، مع الاستقلاليَّة لكلِّ شخص في عمله، يعمل الحرفة التي يُحبُّ ويمكنه اتقانها والإبداع فيها، وهو مبدأ الحريَّة الشَّخصيَّة[13].

ثُمَّ نجده قد عرَّج في دعوته الاقتصاديَّة إلى ضرورة الحركة والسَّعي للكسب والاسترزاق، لأنَّ الله الخالق قد هيأ أسباب المعيشة و وَكَّلَ حصول مُسبباتها بحركة المسترزقين، مُستنداً في ذلك إلى قول الله تعالى: ﴿**اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَينَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ**﴾[14]؛ وبتوظيفهِ هذه الآية بيَّنَ أنَّ الله قادر أنْ يرزق عباده كل ما يحتاجونه عن طريق الحركة والسَّعي لتحقيق المنفعة وسدِّ حاجيات الإنسان الأساسية على اعتبار أنَّ الله عز وجل هيأ له أسباب المعيشة، حيث سخر سبحانه هذه الأشياء لإنتاج النَّبات والثِّمار مع احتياج إلى الحركة وكدٍّ وشقاء وتعب[15].

وفي معرض حديثه وهو يسرد ويوظف المقوِّم القرآني، دعا الشَّيخ المجاوي إلى الحرفة المتخصَّصة بالاستناد إلى المعرفة الشَّخصيَّة التي تساعد على الاكتساب[16]، مستنداً إلى قوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا**﴾[17]، وكذا قوله:﴿ **وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ**﴾[18].

ثمَّ بيَّن أنَّ الإسلام ذمَّ أهل البطالة والكسل والتَّواني، وأنَّ العمل والاقتصاد مطلوبان شرعاً وطبعاً، مع النَّهي عن الإسراف والتَّبذير، بالاستناد إلى قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً**﴾[19] ﴿**وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَّحْسُوراً**﴾[20]. ناهيك عن العديد من الآيات التي ذُكرت في فصول الكتاب، ما يبيِّن المقوِّم القرآني الذي يستند إليه الشَّيخ المجاوي، في فكرة كتابة المرصاد.

2)- الأساس والمقوِّم السُّني (الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة): في هذا المؤلف حضرت السُّنة النَّبويَّة الشَّريفة من خلال أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو بعض العبارات والمفردات كأجزاء من أحاديث نبويَّة في سياق بنائه لأفكاره والجمل اللغويَّة لكتابه، منها ما ذكره في "باب انتقال الغنائم"، حيث يقول: «..والحقيقة أنَّ الفقر لا وجود له حقيقي لأنَّه مهما كان المرء مُعسَّراً وقليل الدَّخل يمكن أنْ يكون غنياً إذا جعل نفقته أقلُّ من دخله وإنْ كان ذلك صعباً في بعض الظُّروف وهو ليس بصعبٍ إلاَّ على من يستحي بإظهار الفقر... ولكن إذا كان ينظر دائماً إلى من هم دونه يجد نفسه غنياً[21]»[22].

وأدرج قضية أخرى من السُّنة النَّبويَّة عندما تحدث عن التَّخصُّص في الحرفة، وذكر قضية "تأبير النَّخل"[23] التي نهى عنها النَّبي صلى الله عليه وسلم ثمَّ أباحها لما فيها من فوائد[24]، وهي حادثة تبرز مدى أهميَّة التَّخصُّص في الحرفة.

كما نجده قد وضَّف في الباب الرَّابع "في استعمال الغنائم" الحديث النَّبوي الشَّريف الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْخَلْقُ عِيَالُ اللهِ وَ أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ أَنْفَعُهُمْ لِعِيَالِهِ»[25]، من باب إعانة الغير عن الكرب بعد التَّعهد فيما بينهم على هذا الفعل[26].

هذا الاستدلال بالأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة يُبيِّن أنَّ الشَّيخ المجاوي كان دائماً يُعضِّد حديثه بمقوِّم قوي ثانٍ، ألاَ وهو أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كي يُبرز المنحى التَّشريعي الإسلامي في الباب الاقتصادي، وكيف حثَّ عنه وأطَّرهُ.

3)– الأساس والمقوِّم التَّربوي بالمثل والعبرة: في معرض تقديمه لكتابه استعان الشَّيخ المجاوي بسرد قصة، حتى يُقرِّب بها فكرته لقراء كتابه، وهي قصة "عامر بن صعصعة"[27] و "معاوية بن أبي سفيان" (ت.60هـ/680م)[28] ، الذي طالبه بأنْ يصف له النَّاس[29]، أو بالأحرى أنْ يُصنفهم، فقدم له ما أراد. وهذا التَّوظيف من طرف المجاوي يُعبِّرُ عنه في علوم التَّربية الحديثة والمعاصرة بالتَّربية بالمثل[30] والعبرة[31] لتقريب الفهوم وإيصال الفكرة[32].

4)– الأساس والمقوِّم المعرفي الأني (رصده لتطورات الواقع المحيط): من خلال عرضه لأفكار كتابه المرصاد، يتضح أنَّ الشَّيخ المجاوي كان متابعاً لتطورات النَّهج الاقتصادي في العالم الغربي بأسره وموكب لكل قوانينه والمترتبات عليها في البُنية الاقتصاديَّة داخل دول العالم الغربي الكبرى، كفرنسا، وإنكلترا، وأمريكا، كما امتاز بنهج واقعي في صياغته لعبارات مُؤَلَّفِهِ، فلم نلاحظ تعارضاً بين ما أورده من آيات قرآنيَّة كريمة و أحاديث نبويَّة شريفة، وهو رجل الدِّين المبرَّز في هذا المجال، وبين مناقشته لكيف يجب أنْ يكون عليه البناء الاقتصادي من خلال نظرته الإسلاميَّة، صائغاً ومحرراً لما يقوله علماء الاقتصاد في العالم الغربي، مع إبراز طرحهِ كمسلم يُحبُّ الخير لمن هم حوله، وفي هذا يقدم جمهور النَّاس مسلمهم وغيره على أنَّهم خلائق، فيقول: «..فأمكن للخلائق السَّفر في الأرض لقضاء مآربهم والجلوس لراحتهم والنَّوم لهدوئهم والانتقال لأعمالهم...». ثمَّ يوصل تقسيمه ليابسة الأرض على القارات الخمسة بعملية حسابيَّة حتى يصل إلى ما يستوجب لفرنسا والبلجيك والرُّوس منها، فيقول: «..فرنسا، ولها 52 مليون هكتار، فإذ اعتبرنا عدد سكانها الذي هو 38 مليون ينتج

لنا بحسب هذا أنَّ كلَّ 100 هكتار يتعيَّش منها 72 نسمة. و أما قطعة البلجيك المجاورة لفرنسا من جهة الشَّمال فإنَّه يتعيَّش 201 من أهلها بمائة هكتار، وقطعة أرض الرُّوس يتعيَّش بِـ: 100، 17 نسمة، فعلى هذا الأرض لا تخلو من عمارة وزيادة. وقال بعض علماء الاقتصاد من الإنكليز: أنَّ الأرض تصير فيما يُستقبل غير كافية لأهلها. فرد عليهم علماء فرنسا بطلب من إنشاء قانون من الدَّولة، فاعتمدت عليهم وأنشأت قانوناً برفع جميع المطالب على من بلغ له من النَّسل سبعة أولاد»[33].

فهو قدَّم هذه الإحصاءات حتى يُقدم النَّظريات الاقتصاديَّة التي جاد بها علماء إنكلترا[34] وما ترتب عليها من ردود من طرف الفرنسيين[35] في ذاك الزَّمان.

كما نجده أبرز خصوصيَّة الأقاليم الموجودة على الكرة الأرضيَّة في توجهاتها الحرفيَّة نحو الصِّناعة أو الزِّراعة بسبب وجود المساحة الأرضيَّة من عدمها، فقال: «الكثرة والقلَّة من المساحة الأرضيَّة تستدعي سكَّانها إلى ترتيب مخصوص يتوصل به لتهيئة المنافع والفوائد، وسأذكر لك مثالاً: وهو أنَّ أرض أمريكا أحد القِطع – القارات – الأرضيَّة الخمسة توجد فيها الفلاحة أكثر من الحرف لكون مساحة أرضها مُتسعة جدًّا مع خصب أرضها وصلاحيتها للزراعة. فوجود الأرض الخصبة وكثرة المياه أنهضَ أهلها للقيام بأمر الفلاحة وقلَّة الاعتناء بالحِرف... والبلجيك بعكس هذا، حيث أرضهم ضيِّقة جدًا... فَهِمَمُهم متعلِّقة بالحِرَفِ أكثر من الفلاحة»[36].

وهذا ما يوضح الطَّرح الواقعي والعلمي الذي امتاز به الشَّيخ المجاوي في مناقشة أفكار مُؤَلَّفِهِ بالاستناد إلى الحساب وصوغ الحجج والبراهين.

ومن طرحه الواقعي أنَّ قدَّم مُقارنة بسيطة حول زيادة الغناء للغني والفقر للفقير، حتى يُوضح ما يُريد الوصول إليه من تمجيد للعقل والتَّفكير، زيادة على وجود قوة المال، فقال: «.. هو تسابق الأفراد في حلبة هذا الاقتصاد وفوز القوي على الضَّعيف، والغني على الفقير لتفاوت الأفراد بالقوى ولا سيما القوة الماليَّة فيزداد القوي قوَّة، والضَّعيف ضعفاً، ولإيضاح ذلك نضرب مثلاً: كان قبل إنشاء السَّكة الحديديَّة والتُّراموای يوجد دواب للركوب وعجلات تجرُّها الخيل فانتبه أهل الثَّروة لإنشاء السِّكك الحديديَّة والتُّراموای فأغنى ذلك النَّاس على ركوب الدَّواب وعن كثير من العجلات حتى أصبح الذي لم يعتد أنْ يركب حماراً أو بغلاً أو عجلة يركب التُّراموای فتراه أنَّه قد سهل الرُّكوب كثيراً بأجرة أقل وأراح الذين كانوا يمشون لعدم استطاعتهم على أجرة الدَّواب وعاد على الشَّركات التي أَنشأت هذه

السِّكك بالأرباح الطَّائلة ولكنه من الجهة الأخرى أضرَّ بالحمارين وأرباب العجلات الخيليَّة ضراراً بليغاً لأنَّهم سابقوهم إلى بابِ رزقٍ كانوا يسترزقون منه وربَّما ابتأس البعض بسبب ذلك إذْ لم يكن له باب للرزق سوى دابته أو عجلته»[37].

كما نجده يوضح قيمة الجوارح بالنِّسبة للعقل، والعقل بالنِّسبة للجوارح، لأنَّ العقل عند الشَّيخ المجاوي هو سجيَّة وثقافة ومدنيَّة وحضارة[38]، فقال: «..إنَّ الجوارح بدون عقل، أو العقل بدون جوارح لا يُمكن؛ ألاَ ترى أنَّ البَنَّاءَ مثلاً خدمة جوارحه غالبة على العقل إلاَّ في دقائق هذه الحرفة كالتَّزويق مثلاً المعبر عنه بالنَّقش...وأمَّا صنعة التَّدريس فالغالب العقل، ولكن لا غنى له في استعمال الجوارح. ...فمن هذا يجب التَّحفظ أوَّلاً على هاته الجوارح التي تسعى في جلب منفعة الإنسان، وكذلك مُدبِّرها الذي هو العقل»[39].

ولهذا نجده أفرد جملة في مقدِّمة مُؤلَّفه من أجل تنمية القوى العقليَّة، فقال: «..تنمو القوى العقليَّة بالتَّربية والتَّعليم»[40]. وهي دعوة صريحة لنشر التَّعليم بالقطر الجزائري الذي كان يرزح تحت نير الاحتلال الفرنسي، وكان للشيخ المجاوي فيه صولات وجولات رفقة أعضاء كتلته من خلال محاضرتهم التي كانوا يلقونها هنا وهناك[41].

كما دعا الشَّيخ المجاوي بعد تنمية العقل بالتَّربية والتَّعليم، إلى افساح المجال له في الاختراع والابتكار وتثمين ما يُبدعه مع إعطائه الحريَّة، فقال: «..وأقوى الأسباب هو الاكتشاف على المكينات التي هي مغايرة للآلات المعهودة عندنا...وبها صار الأنسان في غاية الرَّفاهيَّة ورغد العيش حيث صار قادراً على تحسين مسكنه، وأثاث بيته، ولباسه، وأكله، وغير ذلك مما هو محتاج إليه على أحسن ما يُرام، وأتمِّ مقصد، وذلك كله تسبب عن هذه الاكتشافات[42] البديعة»[43].

والملاحظ أنَّ الشَّيخ المجاوي كان يمتلك فُسحة قانونيَّة، حيث قام بتوظيف مفاهيمها في مُؤَلَّفِهِ داعياً إلى العدل، فقال: «فيجب استعمال العدل للتأمين على النَّفس، والمال، ورفع التَّعدي، فيقوى بسببه السَّعي في جلب ما ينفع السَّاعي، وكذلك انتظام الهيئة الاجتماعيَّة...وبانتظام هيئة الأمَّة الاجتماعيَّة يزول الخوف، ويستعمل الإنسان في صغره ما يكون له كفاية في كبره ولا يُبالي، حيث أنَّه يتعقل ويتحقق بالعدل». وهي دعوة للتأمين على أرواح النَّاس والمحافظة عليها حتى في أماكن العمل، فقال: «وهناك مفتشون لتلك المعامل لِمَا عسى أنْ يوجد فيها من العُفُونات المؤذية والرَّوائح المنتنة أو

بناء تقادم عهده أو غير ذلك من المضار، فيُؤمر ربَّ المعمل بإصلاحه وتنظيفه[44]، كلُّ ذلك تحفظاً على ذوات العَمَلَةِ ليدوم العمل»[45].

لقد كان الشَّيخ المجاوي ابن زمانه متابعةً وتفحصاً لكلِّ التَّطورات العلميَّة وما أفرزته من نظريات في علوم الاقتصاد والاجتماع، وكذا القانونيَّة التَّشريعيَّة التي أشار لها ضمناً في مُؤَلَّفِه، والتي أراد من خلالها القول بأنَّ الاقتصاد ونموه بما يخدم المصالح العامة والخاصة يلزمه تشريعات ناظمة له، حتى يأتي بالنَّتائج المرجوة، مع تسبيق الشَّريعة الإسلاميَّة في التَّعامل لا كما تدعو له النَّظريات الاقتصاديَّة الأوروبيَّة الجامحة التي لا تولي اهتماماً لضعاف المجتمع[46].

يعد كتاب "المرصاد" من أبرز كتابات المجاوي، ولعل ما يزيد من قيمته أنَّه أُنجز في حقبة حساسة كانت توصف فيها الجزائر بأنَّها مقبرة العلوم الإسلاميَّة واللغة العربيَّة[47].

وما يُلاحظ على هذا الكتاب أنَّه تأليف مُشترك مع الشَّيخ "عمر بن حسن بريهمات"[48]، حيث كان التَّأليف المشترك نادراً في العالم الإسلامي في مطلع القرن العشرين الميلادي[49]. وهو عمل وفعل يُبيِّن ويُدلل على تواضع الشَّخصيَّة العلميَّة عند الشَّيخ المجاوي صاحبة الصِّيت الذَّائع في ذلك الزَّمان الذي يزخر بقامات علميَّة كبيرة، تُشكِّلها كتلة المُحافظين[50].

والظَّاهر في هذا التَّأليف أنَّه موجهٌ لطلبة المدرسة الثَّعالبيَّة التي كان يُدرِّسُ فيها الشَّيخ المجاوي، رفقة الاستاذ "عمر بريهمات" الفقه الاسلامي والقانون الفرنسي الذي يتضمن القانون المدني والقانون الإداري الفرنسيين وكذا الاقتصاد السِّياسي[51]، ليجعل منهم مثقفين ثقافة دينيَّة شرعيَّة ناهيك عن الثَّقافة القانونيَّة المطابِقة للتشريعات الفرنسيَّة.

ثانياً– أسس الاقتصاد السِّياسي من منظور إسلامي في فكر المجاوي:

1)– الأساس الشَّرعي الإسلامي: انطلق الشَّيخ المجاوي في مُؤَلَّفِه بعبارة «طالب الإسلام بالعمل»[52]، ثمَّ واصل بذكر "الكسب"، والمعروف أنَّ الفكر الاقتصادي الإسلامي انفرد باستعمال لفظة "الكسب" كبديل لمفهوم العمل في المدارس الوضعيَّة[53]. لماذا "الكسب"؟!، لأنَّ مفهومه يقودنا إلى مبدأ "الاستخلاف"[54]، الذي يُشكِّل الأساس الحقيقي في النِّظام الاقتصادي الإسلامي لنظرية الإنتاج الإسلاميَّة[55].

وقد أشار إلى هذا المبدأ في قوله: «..وأباح لكلِّ واحدٍ أنْ يتناول الطَّيبات ما شاء أكلاً ولباساً وزينة ولم يُحرِّم عليه إلاَّ ما كان ضاراً بنفسه أو بمن يدخل في ولايته، أو بما تعدى ضررهُ إلى غيره، وحدَّ

له في ذلك – الإسلام – الحدود العامة بما ينطبق على مصالح البشر كافة»[56]. وهو مبدأ عمارة الأرض، مصداقاً لقوله تعالى:﴿**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الأَرْضِ واسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾[57].

ثمَّ يواصل قوله: «..حاجة كلّ فرد من الجماعة إلى سائرها مما لا يشتبه فيه، وكُلما كثرت مطالب الشَّخص في معيشته ازدادت الحاجة إلى الأيدي العاملة فتمتدُّ الحاجة وعلى أثرها الصِّلة من الأهل إلى العشيرة إلى الأمَّة ثم إلى النَّوع بأسره – البشريَّة جمعاء –»[58].

وما يُعزز طرحنا في أنَّ مقوِّم فكر الشَّيخ المجاوي كانت أحد أسسه شرعيَّة إسلاميَّة، هو صوغه للآيات القرآنيَّة والأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة التي تؤصل لتنظيمات اقتصاديَّة كثيرة جداً وقوانين يُصار إليها في المعيشة الدُّنيويَّة؛ نصوص شرعيَّة عظيمة لشموليتها الزَّمكانيَّة، لأنَّها أنزلت من لدن حكيم خبير ﴿**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾[59]. أيْ أنَّ الاقتصاد في هذا الجانب هو عِلم شرعي مرتبط بالكتاب والسُّنة وجب فيها على المتعامل المسلم دراستها واستحضارها في كسبه، وأنَّه علم مُستقل بمباحثه، وقواعده، وضوابطه، وأحكامه. وهنا وجب التَّفريق بين علم الاقتصاد الإسلامي في أصوله الكليَّة ومقاصده العامة وأحكامه المفصَّلة[60] كما جاءت في القرآن الكريم والسُّنة النَّبويَّة المشرفة، وبين فقه الاقتصاد الإسلامي[61]، الذي يعتمد على الاجتهاد في استنباط الأحكام الشَّرعيَّة[62]، وهو مُعرض بالتَّالي للخطأ والصَّواب.

كما أنَّه قدَّم طرحاً شرعيًّا فيه مجموعة من الأصول والمقاصد، ومن **الأصول** التي ذكرها نجد التَّالي:

- ✓ الحريَّة التي هي منشأ كلَّ خير دنيوي وأخروي – وقد أشرنا إلى هذا في متن البحث أعلاه –
- ✓ حق الملكيَّة.
- ✓ أداء الحقوق الماليَّة الواجبة شرعاً.
- ✓ إيتاء الزَّكاة.
- ✓ إعانة المحتاجين.
- ✓ ذم البطالة والكسل ووجوب السَّعي لإصابة الرِّزق.
- ✓ الاقتصاد في الإنفاق في حالتي الفقر والغنى وذمِّ الإسراف والتَّبذير – لأنَّهما أوامر إلهيَّة –
- ✓ عدم اكتناز المال لكونه لا مُشاركة لهُ في جلب المنافع[63]، إذا بقي مُكتنزاً.

أمَّا ما اندرج ضمن **مقاصد** الشَّريعة الإسلاميَّة في المجال الاقتصادي، فقد جاء لتحصيل المصالح وتعطيل المفاسد. وعلى هذا الأصل وُضعت القواعد الفقهيَّة الخاصة بدفع الضَّرر منها: "لاَ ضَرَرَ وَ لاَ

ضِرَارَ"[64]؛ وأنَّ الأصل في سدِّ الحاجات الضَّروريَّة هو الإنسان نفسه إنْ كان قادراً على ذلك وتوفرت له الإمكانيات؛ والتَّفريق بين الحاجات الضَّروريَّة، والحاجيَّة، والتَّحسينيَّة في الإنفاق[65]، وذكر الحاجات الضَّروريَّة التي لا يستغنى الإنسان عنها، فقال: «..وبيان ذلك أنَّ الإنسان لا يطلب اللبس إلاَّ إذا أضرَّ به البرد أو الحر، ولا يطلب الأكل إلاَّ إذا أضرَّ به الجوع ليدفع بالأكل ألم الجوع»[66]، والحقوق الماليَّة الواجبة شرعاً، ووجوب حفظ المال عبر وسائل الادخار والتَّثمير[67].

2)– الأساس الواقعي والارتباط بالعصر ولغته: كان للشيخ المجاوي اهتماماً بالغاً بالاقتصاد قبل تأليفه "المرصاد"، والدَّليل على ذلك أنَّه أفرد فصلاً كاملاً في كتابه "إرشاد المتعلمين" الذي ألَّفه سنة 1877م و وسمه بعنوان "المعاش" وهو الفصل الرَّابع من الكتاب[68]، كما أنَّه في مقاربته العلميَّة لمؤلَّفه "المرصاد" انطلق من واقعه الاجتماعي الجزائري، ولم يكن تنظيرياً، حيث نجده قد انتهج مقاربة متجذرة في واقع المجتمع الجزائري الذي كان يعيش فيه ويتتبع مفاصل أسباب تعثُّراته، مبرزاً أنَّ الظَّواهر الاقتصاديَّة تحكمها علاقات تأثُّريَّة تأثيريَّة، مثل قاعدة العرض والطَّلب، والاختراعات وفوائدها التي تنعكس بالإيجاب على البلاد والعباد كما أشرنا سابقاً. وفي هذا الصِّياغ تظهر أهميَّة هذا المُؤلَّف لرصده وتمحيصه لواقع اجتماعي جزائري في سياق تاريخي محدَّد،، عكس بالضَّرورة قضاياه وأحداثه ومُشكلاته المُتراكمة والمُترابطة مع الأخذ بعين الاعتبار التَّغيرات التي كانت تشهدها اقتصاديات الدُّول الصِّناعيَّة الكبرى في بدايات القرن العشرين[69]. مما يجعل مُفردة "المرصاد" تأخذُ بُعداً دلالياً في فحص السُّلوك الاقتصادي الفردي في المجتمع المحلي – أيًّا كان المجتمع –. والملاحظ أنَّ الكتب التي أُلِّفت في موضوع الاقتصاد الإسلامي منذ ستة عقود حاولت التَّوفيق بين مبادئ الإسلام والتَّطور الاقتصادي الحديث، أو استخراج ما في الإسلام من مبادئ تتفق أو تختلف مع الاتجاهات الاقتصاديَّة الحديثة، ولمْ تُعنى بواقع المجتمع الإسلامي الحديث والعوامل التي يتأثر بها، سواء كانت داخليَّة أم خارجيَّة، إسلاميَّة أو غير إسلاميَّة[70]. هذا الأمر يقودنا إلى أنَّ الشَّيخ المجاوي كان بعيداً عن الاستقطاب الإيديولوجي الذي طغى على من ألَّفوا في الاقتصاد الإسلامي، وأنَّه سبقهم وفاقهم في أنَّه كان واقعياً انطلاقاً من نموذج دراسته الذي كان يعيش فيه ألاَ وهو المجتمع الجزائري. وعليه يمكننا القول أنَّ الشَّيخ المجاوي قد أسَّس لفقه الواقع، حتى يتمكن من مُجابهة تحديات العصر[71].

ومن المبادئ التي أفرزها كتاب "المرصاد" وكان لها علاقة بالواقع المعاش وحتى واقعنا اليوم نجد:

الجمع بين اتخاذ أسباب الكسب والتَّوكل على الله، والدَّعوة إلى الابتعاد على «التَّوكل الهبائي»[72] الذي يستند إلى نقص في العقل أو خلل في الفهم، من خلال ترك الأسباب بالكليَّة، ما يعتبر عند العلماء قدحٌ في الشَّرع[73]، بل الواجب تطبيق حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللهِ»[74].

التَّخصُّص في الصَّنائع والحرف – وقد أشرنا له أعلاه –، لأنَّ اجتماع البشر إنَّما هو للتعاون على تحصيل المعاش بالتَّخصص في الصَّنائع، الذي قرَّره عدد كبير من علماء الأمَّة الإسلاميَّة في مؤلفاتهم، قبل صدور كتاب "آدم سميث" (ثروة الأمم)[75] بقرون عديدة[76].

كما نجده حثَّ على الاختراع والابتكار، لما هذا الأمر من فوائد على الأمَّة وجعلها تَرُودُ صناعياً، فبهذا الأمر تحفظ أموالها الطَّائلة التي تدفعها إلى الإستراد واستهلاك المُنتجات التي تصنعها الأمم الأجنبيَّة، كما أشار في معرض حديثه إلى الثِّقة التي اعتبرها «..هي رأس المال»[77]، والبشريَّة اليوم في أمس الحاجة إلى استرجاع الثِّقة بين كافة المستويات وكلِّ الطَّبقات، وخاصة بين الحُكام والمحكومين، وذلك لأنَّه لا يمكن لأيِّ أمَّة أنْ تُصلح اقتصادها عند انعدام الثِّقة بين مكوناتها[78].

هذا الأمر لا يمكن أنْ يحصل إلاَّ بتشريعات قويَّة تطبَّق من خلال العدل للتأمين على النَّفس، والمال، ورفع التَّعدي؛ ما يعتبر الشَّيخ المجاوي ضرورة لكلِّ جهدٍ بشري لتحقيق مصالح الأفراد والمؤسسات والأمم، وبخاصة الاقتصاديَّة منها، وقد أكَّد أسلافنا ممن ألَّفوا في جانب المال والسِّياسة الشَّرعيَّة على العدل[79]؛ «ذلك لأنَّ عاقبة الظُّلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة، ويُروى: إنَّ الله ينصر الدَّولة العادلة وإنْ كانت كافرة، ولا ينصر الدَّولة الظَّالمة وإنْ كانت مؤمنة»[80].

كما نجده نبه إلى ضرورة وجود عنصر الأمن في الأمَّة لتحريك عجلة الاقتصاد، لأنَّ رأس المال لا يمكنه أنْ ينمو إلاَّ في وضعٍ أمني جَيِّد، وعلى حدِّ تعبير الاقتصاديين رأس المال جبان[81] فقال: «فالدَّولة عليها لوازم عظيمة تتعاظم بعظم الأمَّة وضخامتها، منها: ..سدِّ الثُّغور، وتعمير الرِّباطات، وإنشاء الأساطيل، وتجنيد جنود كافية خوف مفاجأة عدو أجنبي، أو وقوع غوغاء داخليَّة. وكلُّ ذلك ليحصل الأمن لكلِّ فردٍ من أفراد الأمَّة على النَّفس والمال والعرض»[82].

ومن السُّلوكات المشينة التي حذر منها الشَّيخ المجاوي في بُنية الواقع الاقتصادي الذي كان يعيشه "الرِّبا"، الذي هو في أصله مفسدة للمعاملات الاقتصاديَّة، فقال: «.. ما عدا ما حصره الشَّارع الدُّولي – القانون – يُسمى رِباً ويُعاقب فعله شرعاً»[83].

وفي قراءته للواقع الاقتصادي الذي كان يعيشه، ويحاول التَّنبيه إليه وتقديم تحليلٍ لظواهره الآنيَّة آنذاك، نبه إلى النُّقود، وتطور أشكالها، ووظيفتها كوسيط في المبادلات، واعتماد الشَّركات الحديثة الكبيرة على قوة رأس المال والاختراع[84]، وتقسيم العمل الذي يعود بالنَّفع على جميع الأمم. فقال: «..النُّقود غنائم يتوصل بها إلى تعيين القيمة للشيء المرغوب فيه، ولم تستقل الأمم الحيَّة المتمدنة بهذا، بل إننا نجد ذلك منذ خلق الله هذا العالم»[85].

كلُّ هذه المقتضيات الاقتصاديَّة، والنَّظرة التَّمحُصيَّة، جعلته يخرج بتعريف للاقتصاد وتقسيماته يُقدِّمها لتلامذته أوَّلاً وعامة القراء ثانياً «ليشترك في الفهم المبتدي والمنتهي»[86]، من واقعه المعاش، فقال: «**الاقتصاد** تدبير يُقصد به إنماء الثَّروة بحيث يبذل من القوى أقل ويكتسب ريع أكثر لإكثار الرَّاحة والرَّفاهيَّة وهو نوعان سياسي وشخصي»[87]. وفي هذا المضمار بالرَّغم من أنَّ الشَّيخ المجاوي عالم دين متضلع إلاَ أنَّه لم ينبري إلى تقديم هذا المفهوم والتَّعريف بمفردة إسلامي، وهذا يُبيِّن أنَّ الرَّجل كان يريد التَّسامي بالعلم وإخراجه من دائرة الاستقطاب الإيديولوجي، فكلُّ علم يخدم البشريَّة ويوصل إلى الله هو علم إسلامي لأنَّه لا يُنافي النَّص القرآني الدَّاعي إلى التَّعلم وطلب العلم[88].

ثمَّ قسَّم الاقتصاد إلى نوعين سياسي وشخصي وفق ما كان متداولاً، فقال: «..وهو نوعان سياسي وشخصي، **فالسِّياسي** تدبير اجتماعي يُقصد به إلى إنماء ثروة الأمَّة وتقسيمها على الأفراد وإنفاقها في سبيل الرَّفاهيَّة وتحسين أحوال المعاش وترقية البلاد في سُلم الحضارة والمدنيَّة...والاقتصاد **الشَّخصي** تدبير فردي يُقصد به إلى إنماء ثروة الفرد والأسرة لاتقاء الإعسار والتَّمتع بالإيسار والرَّفاهيَّة على الدَّوام»[89].

وحتى لا يترك قُرائه في حيرة لمعرفة الفرق بين النَّوعين، قدَّم رؤيته التي تحمل فكره وفهمه للفرق بينهما، فقال: «..وبين نوعي الاقتصاد المذكورين عداء طبيعي لا بد منه وهو سبب تفاوت الأفراد بالغنى والفقر والسَّعادة والشَّقاء وسبب هذا العداء استحالة تقسيم الرِّيع بالتَّساوي..»[90]، كما بيَّن سبب عدم تقسيم الرِّيع بالتَّساوي، لأنَّ الرِّيع يخضع إلى قوتين هما: القوة العقليَّة والقوة البدنيَّة، وهذا وَقَفَ عنده الإسلام فأطَّر الفروق الفرديَّة بين البشر وجعل لها قوانين ونواميس تحكم حركتهم مع بعضهم البعض في الجانب الاقتصادي[91]، فجعل الجماعة ونظامها من أجل الفرد، والفرد وحركته وسعيه من أجل الجماعة[92].

وبهذا التَّقديم والتَّعريف للاقتصادين السِّياسي والشَّخصي وتوضيح الفرق بينهما، يكون الشَّيخ المجاوي قد قدَّم فكره الاقتصادي السِّياسي في ثوب مقارن، من زاوية رؤية رجل الدِّين لأنَّ جميع القواعد المتعلقة بالسِّياسات هي قواعد دينيَّة[93].

ومما قُدِّم يمكننا طرح سؤالٍ، ماهي النَّظريَّة الاقتصاديَّة الإسلاميَّة التي جاد بها فكر الشَّيخ المجاوي؟

ثالثاً– النَّظريَّة الاقتصاديَّة الإسلاميَّة عند الشَّيخ المجاوي:

الملاحظ من خلال "المرصاد" أنَّ الشَّيخ المجاوي قد بنى نظريَّته الاقتصاديَّة حول الإنسان كأساس يمكن الاستثمار الدَّائم فيه، لأنَّه الواحد الذي بإمكانه قيادة التَّغيير، فقال: «طالب الإسلام بالعمل كلَّ قادر عليه...»[94]، فالمقدرة لا تأتى إلاَّ من خلال العقل لأنَّه محل التَّكليف، حيث نجده قد أشار في مكان آخر من مُؤلَّفهِ إلى تنميتهما، فقال: «..القوتين البدنيَّة والعقليَّة...»[95]، أيْ لابد لنا من قادرٍ يمتلك جسماً سليماً وعقلاً سليماً[96]، وأنَّ هذين الأمرين لن يتأتيا إلاَّ «..بالتَّربيَّة والتَّعليم...»[97]، إذاً القاعدة الأوَّلى هي بناء الإنسان السَّليم المتكامل خاصة عقليا[98].

والقاعدة الثَّانية التي أرساها الشَّيخ المجاوي في نظريته، هي الكسب وتحصيل المال بما يحلُّ من الأسباب[99]، كالصَّيد من البحر، أو الزِّراعة، أو التِّجارة، أو الصِّناعة كممارسة الحرف[100]، التي تحتاج جميعها إلى معرفة تامة – مبدأ التَّعلم والعلم بالشَّيء – وقد تحدث عنها في كتابه "آداب المتعلمين" كما أشرنا سابقاً.

أمَّا القاعدة الثَّالثة فهي الغنيمة التي تستند في إيجادها إلى القاعدة الثَّانية، فلا غنيمة دون كسب المال؛ ثمَّ وضَّح طُرق تزكيتها ونماؤها، وقد أفرد لها فصلاً كاملاً، حيث قال: « وقولنا إيجادها ليس المراد به خلقها بل المراد الحصول على عينها بسبب من الأسباب»[101]، وأنَّ هذه الغنيمة لا تأتي للإنسان إلاَّ من خلال بذل جهدٍ ينبي على هدفٍ معين يُسخِّر فيه الإنسان قدراته الجسميَّة والعقليَّة، وكذا الزَّمن؛ ولهذا قال الشَّيخ في مرصاده: «..بذل جهدٍ لوجود شيء معين — أيْ وجود هدف – أي الحصول عليه فلهذا انفرد الإنسان بها دون سائر الحيوانات – العقل –»[102].

وبناءً على القاعدة الثَّالثة التي هي الغنيمة وضَّح القاعدة التي تليها وهي انتقال الغنيمة وتداولها، وركَّز على أهمها في الاقتصاد ألاَ وهي **المناقلة ثمَّ النُّقود**، فقال في حقِّ الأوَّلى: «..أنَّ المناقلة هي انتقال حقِّ إنسان في شيء آخر عوض غنيمة أخرى يرضى المتعاقدين وبهذا سهل التَّوصل إلى المنافع المحتاج إليها»[103].

بعدها بيَّن التَّداخل بين العروض والمناقلة والفنون التي انضوت تحتها، فقال: «هي إعطاء عرض في عرض آخر...المناقلة عقدٌ على مجرد إعطاء منفعة في مقابل منفعة أخرى اتضح لنا أنَّ عقد البيع، والإجارة، والشِّركة، والمرابحة، والتَّولية، آلات للمناقلة»، ثمَّ واصل لتبيين انحصار القيم فيما قدَّمه، فقال: «القيم هي ما يوجد في الشيء المطلوب من الأوصاف المقوية للرغبة وهذا لا يوجد في كلِّ شيء لتوقفه على شرطين، الأوَّل: أنْ يكون منتفعاً به، والثَّاني: يقع في قلب الرَّاغب خوف ضياعه أو أنَّه إذا أضاعه الآن ولم يتمكن به ينقطع عنه وقت الاحتياج إليه...»[104]، وبهذا وضَّح قيمة الأشياء في المناقلة وغيرها مرتبطة بالزَّمان والمكان وحاجة المنفعة منها[105]، وساق لذلك عدَّة أمثلة.

كما نجده أبرز النُّقود ووضَّح قيمتها في تنمية وتزكية الغنيمة، من خلال تدخل الدَّولة التي يجب أنْ تسهر على ضبط وحماية قيمتها من التَّحول وأنْ تمسك سوقها بتشريعات صارمة[106].

أمَّا قاعدته الخامسة والأخيرة فهي استعمال الغنيمة واستهلاكها، والتي تتم بها دورة حياة الغنيمة، فقال: «لما كان الإنسان الذي أكمله الله بالعقل وتمام التَّمييز دون سائر الحيوانات أبذل مجهوده، وتمام معرفته، وكمال قريحته في استنباط أمور تُوَصِّلُه إلى الحصول على الغنائم التي تقوم بها بُنيته وتمام رفاهيته، فلما حصل عليها واتصل بها، فبمجرد استعمالها فاتت واضمحلت... وحينئذٍ نقول: إنَّ هذا الباب هو أنَّ استعمال الغنيمة إزالة منفعتها، وحيث كان المستعمل لم يَخلق شيئاً، فلا قُدرة له على قطع المنفعة وبترها، بل إنَّ أصلها يبقى مُستمراً إلى أجلٍ يعلمه الخالق، بيان كون استعمال الغنيمة رفع المنفعة منها، أنَّ الإنسان إذا حصل على الخبز مثلاً الذي هو غنيمة اغتنمها ومنفعة حصَّلها، فإذا استعمل تلك الخبزة لم تبق على حالتها، بل تصير من الفضلات، وكذلك إذا لبس ثوباً بعد تحصيله فإنَّه بعد استعماله يصيرُ خَلِقاً مُتلاشياً، وهكذا كما لا يخفى...»[107].

هذا الأمر يصدق عليه قول الحق تبارك وتعالى، حيث يقول: ﴿**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرِ**﴾[108]؛ فبهذه القاعدة يكون الشَيخ المجاوي قد أوجد عُمراً محدَّدا للغنيمة في دورة حياتها مثلها مثل أيِّ مخلوق، فتبدأ بالكسب والحصول عليها، ثُمَّ تثمينها في حاجة من حاجات الإنسان، ثُمَّ انتفاء الحاجة باستعمالها، فبهذا يصبح لها عُمرٌ طبيعيٌ[109].

فكلُّ المخلوقات – بقدرة الله أو بفعل الإنسان – تُخلقُ صغيرة، ثُمَّ تشبُّ وتكبر باشتداد عودها، ثُمَّ تشيخ وتندثر.

أمَّا الأشياء المخفيَّة التي تربط بين هذه القواعد وأشار لها الشَّيخ المجاوي في نظريَّتِه فهي:

- **التَّربية:** التي يُعرِّفها "أفلاطون" (427ق.م – 347ق.م) على أنَّها: «..عملية إعداد العقل السَّليم وبهذا تكون

غايتها هي نجاح المجتمع وسعادته»[110]، «وإعطاء الجسم والرُّوح كلُّ ما يمكن من الجمال»[111]، ويرى في كتابه (الجمهوريَّة) أنَّ الحياة الصَّالحة لا تأتي إلاَّ في ظلِّ مجتمع منظم تنظيماً دقيقاً، يكون كلُّ فردٍ فيه حسب وظيفته الخاصة[112].

أمَّا "عبد الرَّحمن بن خلدون" (1332م – 1406م) فيرى: «أنَّ التَّربية هي حصول المتعلم على ملكة التَّحكم في الصِّناعات»[113].

ومن المُحْدَثِين نجد "هربرت سبنسر" (1820م – 1903م)، الذي يقول في التَّربية: «هي كلُّ ما نقوم به من أجل أنفسنا، وكلُّ ما يقوم به الآخرون من أجلنا، بغية التَّقرب من الكمال، والمثل الأعلى في التَّربية هو إعداد المرء لأن يحيا حياة كاملة، والوسيلة الوحيدة التي تُمكِّن الفرد من أنْ يتسلق طريق الحياة الأفضل هي التَّربية وذلك بتنمية كافة الجوانب الشَّخصيَّة للفرد»[114].

هذه التَّعريفات والرُّؤى حول التَّربية والتَّعليم تتفق مع ما أورده الشَّيخ المجاوي في كتابه "المرصاد"، لجهة أنَّ الحرفة يجب أنْ تستند إلى علم وسلامة جسم وعقل.

أما النقطة الثَّانية فهي:

- **التَّشريع:** فلقد أورد في مُؤَلَّفِهِ العديد من الفقرات التي حملت في طياتها تنظيم العلاقات الماليَّة بين المتعاملين الاقتصاديين – عُمال و مُلاك – بما يخدم المصالح الخاصة والعامة ويحافظ عليها في بوتقة المجتمع (الأمَّة)، من خلال دعوته للعدل[115]، والعدل يستوجب تشريعات تسهر عليها الدَّولة كما أشار.

أما النقطة الثَّالثة فهي:

- **عامل الزَّمن:** هذا البعد كان حاضراً خاصة عند دعوته لتكوين الفرد السَّليم وتربيته تربية كاملة (دينياً و أخلاقياً وقانونيا)، لأجل العمل بجدٍّ واتقان والمحافظة على رأس المال ونَفْعِهِ وانْتِفَاعِهِ[116] وتطويره ونمائه، ما يحتم على ناهج هذا النَّهج المراهنة على عامل الزَّمن في الرِّبح[117].

ويمكننا تلخيص نظريَّة الشَّيخ المجاوي في المخطط التَّالي:

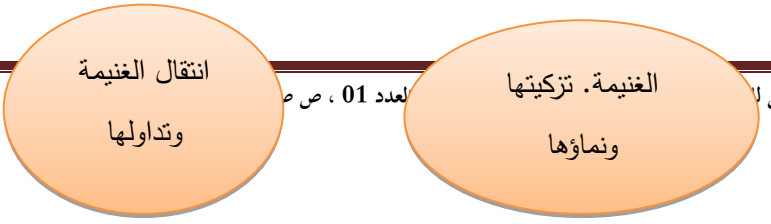

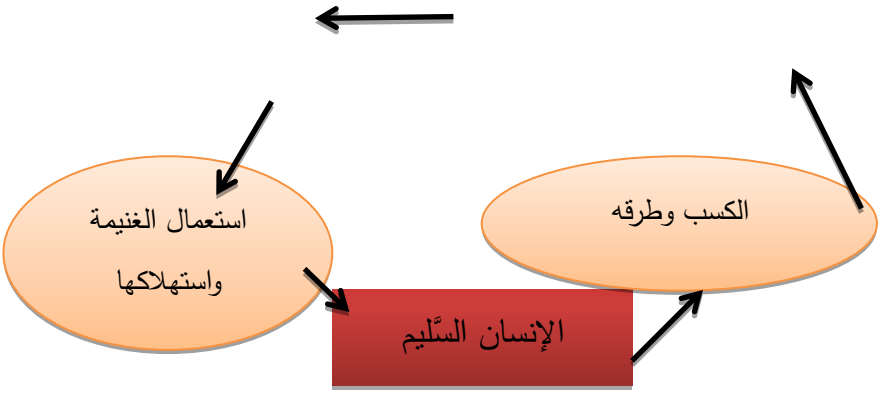

لقد اعتمد الشَّيخ المجاوي على الإنسان الذي هو محلُّ التَّكليف الإلهي كما أشارنا سابقاً، لأنَّه المستخلف والمسؤول على عَمَارةِ الأرض.

ثمَّ تطرق إلى الكسبِ الذي يعني السَّعي نحو الحلال والكسب الطَّيب من عمل اليد، لأنَّه العمل الذي تستقيم به حياة الفرد وأسرته ثمَّ بعد ذلك المجتمع، مصداقاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُور**»[118].

ثُمَّ عرَّج على الغنيمة وطرق كسبها إمَّا استبدادياً، أو بحريَّة الحركة والاكتساب، وأشاد بمبدأ الحريَّة لأنَّه مبدأٌ مهم في حياة المسلمين، فلا إبداع دون حريَّة. كما نجده عالج في الخطوة الثَّالثة انتقال الغنائم وتداولها بين النَّاس(أفراداً ومؤسسات)[119] بطرقٍ عدَّة، أبرزها المناقلة والنُّقود.

أمَّا الرَّكيزة الرَّابعة فقد أوضح فيها فناء الغنيمة باستهلاكها واضمحلال منفعتها.

وبهذا الإخراج يكون قد استخدم المنهجيَّة الرُّباعيَّة المتداولة في كتب الاقتصاد السِّياسي في زمانه[120].

رابعاً– مصطلحات المجاوي الاقتصاديَّة:

لا شكَّ أنَّ لكلِّ كاتب أثناء كتابته لأيِّ موضوعٍ، توجهات معينة، بأفكار معينة، تترجم أفكاره هذه عبارات ومفردات ومصطلحات خاصة أثناء تقديم أفكاره للقراء؛ ومن ذلك ما تعاطى به الشَّيخ المجاوي في كتابه "المرصاد"، حيث نجده قد أفرد عدَّة مُصطلحات اقتصاديَّة تترجم فكره الاقتصادي بما يتلاءم وتكوينه الدِّيني وتوجهه الإسلامي، وكذا متطلبات عصره وزمانه الذي كان يعيشه ويُراقب حركة تفاعلاته الحضاريَّة. ومن هذه المصطلحات نجد التَّالي:

العمل[121]: ذكره في أوَّل المقدمة، قائلاً: «العمل خاتمة السَّعي»[122]. لأنَّه أساس كل شيء وهو أساس كل الثَّروات، وهو الأساس في تحديد قيم الأشياء من سلع ومنتوجات، وهو مصدر كل الثَّروات، وبدون العمل يستحيل أي إنتاج[123].

الكسب أو اكتساب[124]: تمَّ التَّطرق لشرح هذا المصطلح سابقاً.

الحَرَكَةُ: مرادفة **للسعي** و**الخدمة**، وهي ناموس للحياة[125]. **الأُجراء**: «هم الخدَّامين»[126].

السَّعي: حاملٌ لهدف وهو «حركة الإنسان في ظروفه الزَّمانيَّة والمكانيَّة لإصابة الرِّزق والرَّاحة والجاه، فالسَّعي نوع من أنواع الحركة وهو ناموس البقاء والارتقاء»[127]. وله مرادفات أخرى في نفس المعنى، وهي: **الكدُّ** و **التَّدبير**.

الغنيمة[128]:«.. هي كلُّ شيء حسي منتفع به بشرط أنْ يكون المهيأ له هو الإنسان نفسه بإلهام منه تعالى فقولهم حسي خرج به المعنوي، وقولهم منتفع به أي ما يقع به النَّفع للإنسان أيَّ نفعٍ، وهي محصولات المعيشة»[129].

التَّوفير: عرَّفه «هو الحالة الوُسطى بين **التَّقتير** و**التَّبذير**، وشرطه أنْ يكون **الإنفاق** أقلُّ من الدَّخل ولو زهيداً جدًّا»[130].

التَّدخير أو **الدَّخائر**: «هو كلّ ما يُدخر لأجل تجديد منفعة»[131].

التَّبذير: «صرف الدَّخل بحث لا يعود يكفيه حتى تثقله الدُّيون»[132].

الإنفاق: وقد عرفه الفقهاء «هو إخراج المالِ من المِلك»[133].

المنفعة: «هو تحول ما به الانتفاع عن الحالة التي كان عليها قبل الانتفاع»[134].

التَّحصيل: «هو بذل الجهد حسب الاستطاعة ومنتهي الطَّاقة من أجل حفظ الحياة الطَّيبة للفرد ويوفيها جميع لذاتها، ويدفع ضرورات وقته»[135].

الأجرة أو الأجر[136]: «مبلغ التَّقاضي عن العمل وتقوية المداخيل»[137].

الخدمة: «ما كان عملاً نافعاً يُسمى خدمة»[138].

الدَّخائر المتحركة: المادة الأوَّلية التي تباع يستفيد صاحبها من ثمنها لكنه يفقدها لمعمله[139]. أو هي الآلات الموجودة بيد صاحبها فيجدد بها أرباحه[140].

الدَّخائر النَّفيسة: هي اعطاء قرض لشخص ما وتقاسم الأرباح بين القارض والمُقْرَض[141].

المتوفرات: وهي ما يوفره الشَّخص ويزيد عليه، ومع مرور الزَّمن يصبح ثروة[142].

المتموَّلين[143]: هم الذين نمُّو ثروتهم عن طريق السَّعي والادخار شيئا فشيئا وتسارعت ثروتهم في النُّمو[144].

الكسب الاستبدادي: هو الكسب الذي يقع من قوة عُلية كالدَّولة أو رئيس العشيرة، مثلما كان واقع في أوروبا سابقاً – الإقطاع –[145]. فصاحب هذا الكسب خاضعاً لنفوذ المَالك.

الكسب الحر: هو الكسب الذي الغرض منه الحصول على أصول المنافع وما اتصل بها[146].

المُراوحة: وهو اشتراك عاملين في عمل واحد، هذا يعمل مرَّة والأخرة مرَّة أخرى[147].

الشِّركة: هي الاشتراك في الحصَّة والنَّصيب بين اثنين فما أكثر، بحيث لا يتميز أحدهم عن غيره[148].

أصول المنافع: «وهي الأرض وما اتصل بها بشرطين؛ الأوَّل: أنْ لا يكون لصاحبها الحقَّ دون منازع يُنازعه فيها، والثَّاني: أن يكون حصوله عليها مؤبداً»[149].

أرباب المُلك[150]: «هم المُلاك أصحاب الحق فيما ملكوه»[151].

مُزارعة: هي مُعاقدة على الزَّرع بين صاحب الأرض وبين المزارع، على أنْ يُقسَّم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد. وهو نوع من الشِّركة[152].

مُساقاة: هي دفع شجر مغروس معلوم ذي ثمر مأكولٍ لمن يعمل عليه بجزء شائع معلوم من ثمره. وهو نوع من الشِّركة[153].

المُقارضون[154]: من "قِراض" و "القِراضُ" يعني المضاربة: وهي أنْ يدفع المرءُ إلى غيرهِ نقداً ليتَّجِر به على أنْ يكون الرِّبح بينهما على ما يتفقان عليه[155].

الإرث[156]: «هو انتقال حقوق جيل إلى جيل بعده»[157]. **الهبة**: هي الاعطاء بلا عوض[158].

الوصيَّة: هي تمليك مُضاف إلى ما بعد الموت بطريق التَّبرع. وقد سُمِّيت بذلك لأنَّ الموصي وصل ما كان في أيام حياته بما بعده من أيام مماته[159].

مُرابحة: من "ربح" وهو النَّماء والزِّيادة. وبيع المرابحة: هو بيع ما ملكه بما قام عليه وبفضل. فهو بيع للسلعة بالثَّمن الذي اشترى به مع زيادة شيء معلوم من الرِّبح[160].

الرِّبا أو **المُرابات**: في اللغة هو الزِّيادة المطلقة. أمَّا في الاصطلاح وعلى وجهه الأعم، فهو كلُّ تعامل مالي محظور، وكلُّ كسب خبيث مُحرَّم أيًّا كان سببه[161].

مُشاهَرة: تقدير الأجرة حسب الشَّهر (**mensuel**)[162].

مُياوَمَة: تقدير الأجرة حسب اليوم (**journalier**)[163].

العروض: هي السِّلع التي يقدمها الحرفيون لبعضهم البعض من أجل سدِّ احتياجاتهم، دون انتظار[164].

التَّولية: لغة، أنْ تجعل شخصاً والياً. أمَّا بيع التَّولية، فهو البيع الذي يُحدَّدُ فيه رأس المال نفسُه ثمناً بلا ربحٍ أو خسارة. وحقيقته: نقل جميع المبيع من البائع إلى المولى بما قام عليه، بلفظ: ولَّيْتُكَ[165].

المتموِّلات: مفردها "متموِّل" وهو من اتخذ المال وصار صاحب مال. أمَّا في الاصطلاح، فهو ما فيه منفعة مقصودة، وله قيمة ماليَّة في عُرف النَّاس[166].

النَّسيئةُ: معناها التَّأخير والتَّأجيل، خلاف النَّقد والتَّعجيل. أما "بيع النَّسيئة" فالمراد به: بيع الشَّيء الحاضر على أساس تأخير ثمنه[167].

منفعة حينيَّة: «هي المنفعة التي تقوم بها بُنية الرَّجل وبُنية عائلته، كالمأكل، والمشرب والملبس، والغطاء...»[168].

الإعانة: «تبرع من المتصدق لا جبر فيها»[169].

العقار[170]: «هو ما يعقر بالفؤوس وهو الأرض المُعدَّة للحراثة والبساتين»[171].

الرَّبْعُ: «ماله عتبة، والدُّور، والحوانيت، والفنادق».

الجباية: «هو الحظ الذي تطلبه الدَّولة من أفراد الجنس أي الأمَّة في كلِّ سنة»[172].

أماَّ مُصطلحات: الاقتصاد، الاقتصاد السِّياسي، الاقتصاد الشَّخصي، العروض، المناقلة، فقد سبق تناولهم.

كما استخدم عدَّة مصطلحات أخرى تعبر على فكره الاقتصادي، مثل: قوت – المعاش – المعيشة – الحرفة – صنعة – صناعة – التِّجارة – الفلاحة – الأرباح – المعاملات – الدَّخل – الفقر – الدُّيون – الرِّبح – الخسارة – رأس المال – البطالة – الزَّكاة – الحبس – النُّقود وبعض أجزائها، مثل: "صورديين و عشرة صانتيم"، كما تحدث على أنواعها، مثل: الكواغد "وهي النُّقود الورقيَّة"، الحوالة، بنوك.

هذه المصطلحات في مُجملها هي مُصطلحات إسلاميَّة استقاها الشَّيخ "المجاوي" من كونهِ فقيهاً عالماً ناهماً للكتب الفقهيَّة، صابراً لأغوارها، فأعدَّها لطلابه في ثوبٍ حداثي جديد مع تطعيمها بمصطلحات أخرى تتناسب وروح العصر، مثل: الاقتصاد السِّياسي، ثروة الأمَّة، بنوكاً،... حتى يتسنى له ربط واقعه المُعاش من خلال أنموذجه الشَّعب الجزائري، بما يجب أنْ تكون عليه البُنيَّة الاقتصاديَّة لهذا الشَّعب إنْ أراد التَّمتع بالعيش الكريم وفق متطلبات العصر، والمصطلحات الاقتصاديَّة المتداولة فيه.

والملاحظ أنَّ المصطلحات المُقدَّمة في كتاب "**المرصاد**"، قدَّم بها الشَّيخ المجاوي فكره لقرائه معبراً لهم عن نظرته الاقتصاديَّة التي استند فيها إلى ما تزخر به كتب الفقه الإسلامي، والتي يجب أنْ تُراعى بناءً على ما قدَّمه من أمثلة في طريقة التَّسيير يمكن البناء عليها في التَّطبيق، فكيف يمكن تطبيق هذه النَّظريَّة في الواقع الاجتماعي؟

خامساً– كيفيَّة التَّطبيقات الاقتصاديَّة الإسلاميَّة من خلال "المرصاد":

انطلق الشَّيخ المجاوي في تطبيق نظريته من خلال الدَّعوة للعمل والاكتساب، والكسب والاكتساب في الخطاب الإسلامي مقرون بطلب الحلال وطيب المأكل؛ فالله طيب لا يقبل إلَّا طيباً، وقد أمر الله به المؤمنين كما أمر به المرسلين، فقال عز وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**﴾[173]، وقال كذلك: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُواْ لِلّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾[174]، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**مَنْ أَكَلَ طَيِّبًا وَعَمِلَ فِي سُنَّةٍ وَأَمِنَ النَّاسُ بَوَائِقَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**»[175]، وقال أيضاً: «**أَرْبَعٌ إِذَا كُنَّ فِيكَ فَلَا عَلَيْكَ مَا فَاتَكَ مِنَ الدُّنْيَا: حِفْظُ أَمَانَةٍ، وَصِدْقُ حَدِيثٍ، وَحُسْنُ خَلِيقَةٍ، وَعِفَّةٌ فِي طُعْمَةٍ**»[176]. فأكل الحلال هو المحور الذي تدور من حوله كلُّ العبادات حتى تقبل ويكون خاتمة المسلم الجنَّة لا النَّار، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **أَيُّ لَحْمٍ نَبَتَ مِنْ حَرَامٍ، فَالْنَارُ أَوْلَى بِهِ**»[177].

فتحري الحلال هو المُقوِّم الأساس لبناء الفرد المسلم، ثمَّ الأسرة، ومن ثمَّ المجتمع، ولهذا نجد في كتاب "المرصاد" الإكثار من مفردة "الكسب"[178] لحملها دلالة الحلال التي يؤطرها الاقتصاد الإسلامي بإطاره الدِّيني العام، لأنَّه الإطار الشَّامل لكلِّ أنظمة الحياة في الإسلام[179].

لكن هذا الكسب لا يمكن له أنْ يتأتى إلاَّ من خلال فردٍ سليم البنية الجسميَّة – البَدَنيَّة – والعقليَّة التي لا تقوى وتزدهر إلاَّ بأكلٍ الحلال[180]، وركيزة ثانية وأساسيَّة هي التَّربية والتَّعليم التي لا يمكن لأيِّ أمَّة أنْ تنهض إلاَّ من خلال أفراد متعلمين يدركون شخصيتهم الوطنيَّة والقوميَّة، فهي بداية الطَّريق السليم لتقدمه ورقيه، وازدهار شخصيته، وبالتَّالي مساهمته بطريقة فعَّالة في التُّراث الثَّقافي والحضاري للإنسانيَّة[181].

فالتَّربية والتَّعليم هما اللذان تستقيم بهما عقول النَّاشئة عماد الأمَّة، وتتطور بهما مداركهم التي سوف يستغلونها في تطوير مهنهم وحرفهم ومهاراتهم بحسب تخصصاتهم، ليكونوا على أحسن حال ينتفع بهم حالة كبرهم[182].

ولتمكين المتمعشين من تطبيق ما اكتسبوه من تعلُّمٍ في طرق تكسبهم دون الإخلال بالنِّظام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع تَوَجَّبَ وجود دولة[183]، قائمة على العدل تُبنى على اختيارات الشَّعب، وفي هذا يقول الشَّيخ المجاوي: «وأمَّا الدَّولة فإنَّها نِظام يُعتبر من حيثيَّة وضعِ القوانين وتنفيذها وتنزيل تلك الأحكام على مستحقيها...»[184]، فالاستحقاق هنا لا يكون إلاَّ من خلال القوانين التي تفرضها عدالة الدَّولة.

ثُمَّ ينتقل الشَّيخ المجاوي باسطاً رداء معرفته لقرائه في هذا الباب حول الدَّولة مستشهداً بدولة الاحتلال، فيقول: «..ونمثل بدولة فرنسا أنَّه منذ قرن[185] وفرنسا باذلة مجهودها في سدِّ أبواب الاستبداد، فلأجل ذلك جعلت الحريَّة السِّياسيَّة والدِّينيَّة، فتوصل بسبب ذلك أفراد هذه الأمَّة – أي فرنسا – إلى ترتيب النِّظام الدَّولي – نظام الدَّولة – وبناء هذا النِّظام على أمرين، الأوَّل: الغرض الجمهوري العمومي، والثَّاني: تعديد آلات النِّظام وانفصال بعضهما من بعض»[186].

بهذا الكلام والطَّرح، وكأني بالشَّيخ المجاوي يقول: بأنَّه لا يمكن المحافظة على الحقوق الاقتصاديَّة إلاَّ من خلال دولة يختار نظامها الشَّعب؛ ويُشير في معرض نصه إلى تبني النِّظام الجمهوري الذي يفصل بين السُّلطات.

ثُمَّ يُواصل قائلا: «..وأمَّا الغرض الجمهوري، فهو أنَّ كلَّ فردٍ من أفراد الأمَّة له حقٌ في انتخاب أعضاء النِّظام المؤسسين للقوانين الشَّرعيَّة – أيْ المُشرعين أو البرلمانيين –، وهو مؤلف من طائفتين، مجلس الأمَّة ومجلس الشُّيوخ، وأنَّ المجلسين ينتخبان رئيس الجمهوريَّة[187] الذي هو المُنَفِّذ، وهو يستعين بالوزراء الكافلين لدى المجلسين المذكورين

بأفعالهم»[188].

فبهذا الطَّرح يُبيِّن الشَّيخ المجاوي ما يجب أنْ تكون عليه الدَّولة إنْ أرادت أنْ تكون قويَّة وفاعلة من خلال الانتخاب والاقتراع، لتكوين الأصناف الثَّلاثة المُقدَّمة، المجلسان والرَّئيس مع وزرائه؛ فبهم جميعاً «يظهر أنَّ الدَّولة إنسان معنوي يعتبره العقل، له حقوق وعليه لوازم كسائر الأفراد»؛ ثُمَّ يواصل قائلاً: «وما قلناه في الدَّولة من أنَّها شخص معنوي يُطلق ذلك على عمال العمالات – أيْ الولاة – والإدارات – المدراء التَّنفيذيون – وكلُّ نظام يستدعي كسباً أو تدبير صحة وغير ذلك،... وعليه فالدَّولة عليها لوازم عظيمة تتعاظم بعظم الأمَّة وضخامتها[189]، منها: الاستعدادات الحربيَّة بسائر أنواعها، وسدِّ الثُّغور وتعمير الرِّباطات وإنشاء الأساطيل وتجنيد جنود كافية خوف مفاجأة عدوٍ أجنبي أو وقوع غوغاء داخليَّة وكلُّ ذلك ليحصل الأمن لكلِّ فردٍ من أفراد الأمَّة على النَّفس والمال والعرض...وترويجها للتجارة ونقل السِّلع من داخل الوطن وإلى الخارج والعكس، ومنها القيام بنشر العلوم وبثِّها في سائر أنحاء الوطن، إذْ هو حياة الأمَّة وانتعاشها وسبب إنسانيتها وحضارتها»[190].

لقد أخذ الشَّيخ المجاوي في حسبانه البناء الطَّبقي للمجتمع بحسب قدرة كلّ فردٍ على الكسب وتلبية حاجته، وقسَّمها إلى أربعة أصناف، فقال: «..ومع ذلك نرى أفراد بَلِغُوا الغاية في الغنى، وآخرين لهم الغناء الأوسط، وآخرين لهم وسط العيش، وآخرين في ضيق العيش»[191]. هذا الأمر يحتم على الدَّولة القادرة والعادلة قضاء حوائج طبقات مجتمعها كلٌّ بحسب متطلباته، ما يُرتب عليها «عمل – مداخيل – تجلب بسببه أموالاً تصرفها... فاضطرت إلى أفراد الأمَّة تطلب منهم تكميل ما يلزمها بوضع مغارم وخراج يدفع ذلك كل فرد بحسب ما انجز له من الغنائم... مع اعتبار قلتها وكثرتها فكلٌّ يدفع على حسب ما ملك فلما كانت على هذا الوجه ظهرت عدليتها مع كون المداخيل تصرف في مصالح الأمَّة»[192].

في هذا المجال يُنبِّه إلى أنَّ الدَّولة يجب أنْ تكون لها مجابي ومداخيل تصرفها على مُتطلبات الأمَّة وطبقات مجتمعها الفقيرة والمحتاجة من خلال العطاءات أو توجيه الجمعيات الخيريَّة التي هي جزء من منظومة مؤسسات الدَّولة، لسد الفُرج والثَّغرات التي قد تطرأ على بعض أفراد المجتمع، فبهذا تكتمل عدليتها، ويتجسد بذلك مبدأ العدالة الاجتماعيَّة[193].

سادساً– خاتمة واستنتاج:

بما قدَّم يكون الشَّيخ عبد القادر المجاوي قد عبَّرَ على نظرته السِّياسيَّة في قالبٍ اقتصادي لبناء جزائر الغد، من خلال دراسته الواقعيَّة لأنموذج الشَّعب الجزائري، مُبرزاً أنَّ البناء الاقتصادي يلزمه فرداً مُتعلِّماً يفقه التَّشريعات ويُميِّز الحلال من الحرام حتى تكون له القدرة على مُجابهة التَّحديات من خلال العلم، ودولةٍ قادرة عادلة تُلبي حاجياته، بُنيت على مبدأ الحريَّة، والعدالة الاجتماعيَّة مع مراعاة الفروق الفرديَّة، وحق الانتخاب، يكون فيها الفرد فاعلاً لا مفعولاً به.

الهوامش:

[1] - حمزة بوكوشة: «شيخ الجماعة عبد القادر المجاوي»، **مجلة الثَّقافة**، ع.**10**، تصدرها وزارة الإعلام والثَّقافة، الجزائر، 1972م، ص.12.

[2] - مولود عويمر: **العلامة عبد القادر المجاوي التِّلمساني الجزائري، انظر الموقع الإلكتروني**: https://shamela-dz.net/?p=1101.

[3] - خير الدِّين شترة: **من أعلامنا المنسيين، مج.2، ط.1**، دار الصَّديق، الجزائر، 2015م، ص.ص.36.

[4] - دار الإفتاء المصريَّة: **مَغْزَى الحثّ على استدَامةِ عمارة الأرض في المفهوم الإسلامي، انظر الموقع الإلكتروني**:-https://www.dar-alifta.org/ar/Viewstatement.aspx?sec=new&ID=5680.

[5] - عبد القادر المجاوي: **المرصاد في مسائل الاقتصاد، ط.1**، منشورات خمسينيَّة جامعة الجزائر، الجزائر، 2012م، ص.11.

[6] - المصدر نفسه، ص.11.

[7] - **الاقتصاد السِّياسي**: هو مصطلح يوناني يعني "إدارة الدَّولة"، وفي القرن18م أصبح يُناقش المسائل ذات العلاقة بثروة الدَّولة دون استبعاد الاعتبارات السِّياسيَّة والمعنويَّة والاجتماعيَّة والإداريَّة، ثمَّ تطور في القرن 19م فحدَّدَ العلاقة بين الاقتصاد والسِّياسة والاجتماع، وحرت محاولات للتفريق بين الاقتصاد السِّياسي كعلم النَّظريات المحضة المطلقة الصِّحة وبين الاقتصاد السِّياسي كفن تطبيق هذه النَّظريات على الواقع المعاش. **انظر**: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السِّياسة، ج.1، ط.2**، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنَّشر، بيروت، 1985م، ص.238.

[8] - سميَّة أولمان: **دور الشَّيخ المجاوي عبد القادر وكتابه ارشاد المتعلمين، ط.1**، الدِّيوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجزائر، 2013م، ص.51.

[9] - عبد القادر المجاوي: **المرصاد في مسائل الاقتصاد**، المصدر السَّابق، ص.11.

[10] - سورة الزَّلزلة: الآية.8.

[11] - سورة الزَّلزلة: الآية.7.

[12] - سورة النَّجم: الآية.39.

[13] - جون ستيوارت ميل: **عن الحريَّة**، تر: هيثم كامل الزُّبيدي، **ط.1**، منتدى مكتبة الإسكندريَّة، 2013م، ص.67.

[14] - سورة إبراهيم: الآيات.32 - 33 - 34.

[15] - أنيسة بعداش: **الدَّور الاصلاحي للشيخ عبد القادر المجاوي 1848 – 1914م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر(غ. م)، تخ: التَّاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانيَّة، شعبة التَّاريخ، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2017م، ص.76.

[16] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.14.

[17] - سورة المؤمنون: الآية.27.

[18] - سورة الأنبياء: الآية.80.

[19] - سورة الإسراء: الآية.26.

[20] - سور الإسراء: الآية.29.

[21] - يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أُنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ**». وكأني بالشَّيخ المجاوي يُشير إلى أنَّ العبد إذا نصب بين عينيه هذا الملحظ الجليل، رآهُ يفوق بمجموعة كبيرة من الخلقِ في العافية وتوابعها، وفي الرِّزق وتوابعهِ، مهما بلغت به الحال، فيزول قلقه وهمه وغمه، ويزدادُ سروراً واغتباطه بنعم الله التي فاق فيها غيره ممن هم دونه فيها، وكلَّما طال تأملَ العبد بنعمِ الله الظَّاهرة والباطنة، الدِّينيَّة والدُّنيويَّة، رأى ربه قد أعطاه خيراً كثيراً، ودفع عنه شروراً مُتعدِّدة، ولا شكَّ أنَّ هذا يدفعُ الهمومَ والغموم، ويوجب الفرح والسُّرور. **انظر**: **صحيح مسلم**، كتاب الزُّهد والرَّقائق، رقم الحديث:2963. **وانظر كذلك**: عبد الرَّحمن بن ناصر بن عبد الله السَّعدي: **الوسائل المفيدة للحياة السَّعيدة، ط.2**، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة، 1989م، ص.22.

[22] - عبد القادر المجاوي: **المرصاد في مسائل الاقتصاد**، المصدر السَّابق، ص.55 - 56.

[23] - **قصة الحادثة:** أنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلم لم يجزم النهي عن تأبير النَّحل، وإنَّما أخبرهم بالظَّن، فعَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: " مَرَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْمٍ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ، فَقَالَ: (مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟) فَقَالُوا: يُلَقِّحُونَهُ، يَجْعَلُونَ الذَّكَرَ فِي الْأُنْثَى فَيَلْقَحُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا). قَالَ فَأُخْبِرُوا بِذَلِكَ فَتَرَكُوهُ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فَقَالَ: (إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللهِ شَيْئًا فَخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ). **انظر: صحيح مسلم**، كتاب الفضائل، رقم الحديث:2361.

[24] - عبد القادر المجاوي: **المرصاد في مسائل الاقتصاد**، المصدر السَّابق، ص.14.

[25] - **انظر** الحديث بهذه الصِّيغة في: محمَّد ناصر الدِّين الألباني: **سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة**، ج.**8**، رقم الحديث:3589 و 3590. أمَّا ما اعتبره الألباني حديثاً صحيحاً، فهو الحديث النَّبوي الشَّريف، الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**خير النَّاس أنفعهم للناس**». **انظر**: محمَّد ناصر الدِّين الألباني: **سلسلة الأحاديث الصَّحيحة**، ج.**1**، رقم الحديث: 426.

[26] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.64.

[27] - الأرجح فيما ورد، أنَّه صعصعة بن صوحان نزيل الكوفة، وهو تابعي كبير من أصحاب علي – رضي الله عنه –، مُخضرم فصيح، ثقة، مات في خلافة معاوية بن أبي سُفيان. **انظر**: شمس الدِّين الذَّهبي: **سير أعلام النُّبلاء**، تح: نعيم العرقسوسي و مأمون صاغرجي، ج.**3**، ط.**2**، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1982م، ص.528 – 529.

[28] - محمَّد علي الصَّلابي: **معاوية بن أبي سُفيان شخصيته وعصرهُ**، ط.**1**، دار التَّوزيع والنَّشر الإسلاميَّة، القاهرة، 2008م، ص.505.

[29] - ورواية هذه الحادثة لم نعثر عليها بالصِّيغة التي رواها الشَّيخ المجاوي بل هي كالتَّالي: "قال معاوية لصعصعة بن صوحان: صِفْ لي النَّاس، فقال: خُلقَ النَّاس أطواراً، طائفة للسيادة والولاية، وطائفة للفقه والسُّنة، وطائفة للبأس والنَّجدة، وطائفة رجرجة بين ذلك يغلون السِّعر ويُكدِّرون الماء إذا اجتمعوا ضروا وإذا تفرقوا لم يُعرفوا". والمقصود بهم هم الذين لا عمل لهم إلاَّ كثرة الصِّياح والجلبة، فيأخذون منافع النَّاس ويُضَيِّقون عليهم معاشهم، ولا يُريدون إليهم نفعاً، فلا طائل في مثل هؤلاء إلاَّ بأنْ يُضيِّقوا الطُّرقات ويُغلُّوا الأسعار. **انظر**: الرَّاغب الأصبهاني: **مُحاضرات الأدباء و محاورات الشُّعراء والبلغاء**، ج.**1**، ط.**1**، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 2000م، ص.539. **وانظر كذلك**: الرَّاغب الأصبهاني: **الذَّريعة إلى مكارم الشَّريعة**، تح: أبو اليزيد أبو زيد العجمي،ط.1، دار السَّلام للنشر والتَّوزيع، القاهرة، 2007م، ص.286.

[30] - عبد الرَّحمن النَّحلاوي: **التَّربية بضرب الأمثال**، ط.**2**، دار الفكر، دمشق، 2001م، ص.15.

[31] - عبد الرَّحمن النَّحلاوي: **التَّربية بالعبرة**، ط.**1**، دار الفكر، دمشق، 1998م، ص.17.

[32] - **انظر**: المثل الذي قدمه في كتابه لأجل فكرة أرد توضيحها. عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.26.

[33] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.25 – 26.

[34] - وهو "توماس روبرت مالتس"، صاحب النَّظرية في السُّكان، والتي قرَّر فيها أنَّ سبب البُؤس هو اختلال التَّوازن بين عدد السُّكان وكميَّة المواد الغذائيَّة وليس توزيع الثَّروات. لذلك دعا إلى تحديد النَّسل لتوقيف الفقر. **انظر**: Malthus. Thomas Robert: «**An Essy on the Principle of Population**», Printed for J.Johnson, in St. Paul's Church – Yard, London, 1798.

[35] - ردَّ الاقتصادي الفرنسي "بول لوروا بوليو" قائلاً: «..إنَّ مذهب مالتس لا ينطبق على هذا الزَّمن... لأنَّ مواد المعيشة اليوم إذا نظرنا إلى مجموع الكون تسبق النَّوع البشري بنموها وتقدمها». ودعا الحكومة الفرنسيَّة إلى تحفيز العائلات بالمنح الاجتماعيَّة على الانجاب من ثلاثة أبناء فما فوق وليس من سبعة أو عشرة، «إذْ قلما يتهيأ لبيت واحد مثل هذا العدد، ولو تهيأ ففي كفالته من العنت والتَّعب ما لا يطيقه كلَّ كاسب». **انظر**: بول لروا بوليو: **الموجز في علم الاقتصاد**، تع: حافظ ابراهيم وخليل مطران، ج.**4**، ط.**1**، مطبعة المعارف، القاهرة، 1913م، ص. 76 و 117.

[36] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.26.

[37] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص. 17 – 18.

[38] - محمَّد عمارة: **مقام العقل في الإسلام**، ط.**1**، نهضة مصر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، 2008، ص.20.

[39] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.27.

[40] - نفسه، ص.17.

[41] - أحمد صاري: **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، ط.**1**، المطبعة العربيَّة، غرداية، الجزائر، 2004م، ص.110.

[42] - أكَّد الاقتصادي الألماني "جوزيف شمبتر" في كتابه "نظريَّة التَّطور الاقتصادي"، على الدَّور الأساسي الذي تؤديه الابتكارات في الحياة الاقتصاديَّة، ودعم هذا الرَّأي المؤرخ البلجيكي "هنري بيرين". **انظر**: Schumpeter. Joseph Aloys: «**Théorie de l'évolution économique. Recherche sur le profit, le crédit, l'intérêt et le cycle de la conjoncture** », Traduction: François Perroux, Université Lyon, France, 1935. **Voire aussi**: Pirenne. Henri: «**Les périodes de l'histoire sociale du capitalisme**», Imprimeur des Académies Royales de Belgique, Bruxelles, 1914.

[43] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.29 – 30.

[44] - حول قوانين النَّظافة في المعامل و مواقع البناء و الورش، يمكن مراجعة الجريدة الرَّسمية قانون 1903/07/11م. **انظر**: Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie (1903).

[45] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.27 – 28.

[46] - هذه النَّظريات التي ذكرها ضمنا هي: مذهب التَّطوريَّة الاجتماعيَّة الذي وضعه الفيلسوف البريطاني "هربرت سبنسر (Spencer)، أو ما سمي بالدَّروينيَّة الاجتماعيَّة. وقد ذكره في متن الكتاب في الباب الرَّابع "باب استعمال الغنائم"، ص.61 – 62. أمَّا النَّظرية الثَّانية فهي نظرية الاقتصادي البريطاني "توماس روبرت مالتس (Malthus) التي أشرنا إليها أعلاه.

[47] - عمر ابن قينة: **صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام.. وقضايا.. ومواقف)، ط.1**، ديوان المطبوعات الجامعيَّة، الجزائر، 1993م، ص.78.

[48] - **عمر بن حسن بريهمات:** وُلد سنة 1861م وتثقف ثقافة مزدوجة، في المدارس الشَّرعيَّة الفرنسيَّة؛ بعدها أصبح مُدرساً بالمدرسة الثَّعالبيَّة، وكان مُعاصراً للشيخين المعروفين: "المجاوي" و "ابن سماية". توفي سنة 1909م مخلفاً وراءه تأليفاً بعنوان: "النَّهج السَّوي في الفقه الفرنساوي". **انظر:** أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثَّقافي ،ج.4، ط.خ**، دار البصائر، الجزائر، 2008م، ص.527.

[49] - عبد الرَّزاق بلعباس: «البعد الاقتصادي عند الشَّيخ المجاوي من خلال كتابه المرصاد في مسائل الاقتصاد»، **الشَّيخ عبد القادر المجاوي**، أعمال مُلتقى وطني بتلمسان، المنعقد بتاريخ: 27 – 28 نوفمبر 2011م، **ط.1**، منشورات وزارة الشُّؤون الدِّينيَّة، الجزائر، 2011م، ص.92.

[50] - **كتلة المحافظين:** عبارة "محافظ" بالنسبة للحركة الوطنيَّة تحمل معنيين: معنى سياسي وهو «.. معارضة الأفكار الغريبَّة، والتَّجنيس، والتَّجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي، وكل الخطط التي قد تدخل تغيرات متطرفة إلى المجتمع الجزائري»، ومعنى ثقافي يتعلق بـ: «الإبقاء على النُّظم الإسلاميَّة، والتَّعليم العربي، والقيم القديمة». كما حُصرت فئة المحافظين في المثقفين التَّقليديين والعلماء، والمرابطين. وقُسِّمَ موقفها من الإصلاح إلى قسمين: فئة طالبت بالتَّغيير والإصلاح في إطار الحفاظ على مقوِّمات الشَّخصيَّة العربيَّة الإسلاميَّة للجزائريين، وكانت تمثل الأغلبية؛ وفئة نادت بنشر التَّعليم الفرنسي في أوساط الجزائريين والاستفادة من الثَّقافة الفرنسية ومثَّلها كل من: الشَّيخ "عبد القادر المجاوي"، الشَّيخ "عبد الحليم بن سماية"، الشَّيخ "حمدان لونيسي"، و الشَّيخ "مولود بن الموهوب". **انظر:** أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنيَّة الجزائريَّة 1900– 1930م، ج.2، ط.1**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص.145 – 147.

[51] - الطَّاهر زرهوني: **التَّعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال ، ط.1**، موفم للنشر، الجزائر، 1993م، ص.222.

[52] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.13.

[53] - **الوضعيَّة:** مصطلح مستعمل في العلوم الاجتماعيَّة بأكثر من معنى. أوَّل من استعمله الفيلسوف الفرنسي "كونت"؛ والوضعيَّة عنده هي مرحلة من مراحل تطور الفكر البشري، وفلسفة، وعلم،... وهي تبحث فقط في العلاقات والظَّواهر بين الأشياء لاكتشاف القوانين العلميَّة التي تحكمها. **انظر:** عبد المجيد لبصير: **موسوعة علم الاجتماع، ط.1**، دار الهدى للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010م، ص.473.

[54] - عبد الحميد الغزالي: **حول المنهج الإسلامي في التَّنميَّة الاقتصاديَّة، ط.1**، دار الوفاء للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، المنصورة، مصر، 1989م، ص.69 – 71.

[55] - عبد الله الطَّريقي: **الاقتصاد الإسلامي. أسس ومبادئ وأهداف، ط.1**، مؤسسة الجريسي للتوزيع ، 2009م، ص.76.

[56] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.13.

[57] - سورة هود: الآية.61.

[58] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.14.

[59] - سورة الملك: الآية.14.

[60] - عبد القادر شاشي: «أساسيات الاقتصاد الإسلامي ومقاصد الشَّريعة»، **جريدة الخبر، ع.8464**، بتاريخ: الجمعة 17 مارس 2017م. **وانظر كذلك:** عبد الرَّزاق بلعباس: «هل قصَّر الفقهاء المعاصرون في بيان أصول النِّظام الاقتصادي الإسلامي؟»، **مجلة الاقتصاد الإسلامي، مج.21، ج.1**، جامعة الملك عبد العزيز، جدَّة، 2008، ص.31 – 57.

[61] - رفعت العوضي: «فقه الاقتصاد الإسلامي وطبيعة التَّشريع فيه»، **حوليَّة كليَّة الشَّريعة والدِّراسات الإسلاميَّة، ع.5**، جامعة قطر، 1987م، ص.283.

[62] - نادية شريف العمري: **الاجتهاد في الإسلام. أصوله – أحكامه – آفاقه، ط.2**، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1984م، ص.116.

[63] - عبد القادر المجاوي وعمر بريهمات: **المرصاد في مسائل الاقتصاد**، تح: عبد الرَّزاق بلعباس، **ط.1**، مركز النَّشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، جدَّة، 2014م، ص.36.

[64] - مالك بن أنس: **الموطأ**، باب: القضاء في المرفق، رقم الحديث:1461. **وانظر كذلك:** فلاح عبد الحسن الدُّوحي: **نفي التَّشريع الضَّرري في الإسلام. دراسة فقهيَّة لقاعدة لا ضرر، ط.1**، مؤسسة ولي العصر للدِّراسات الإسلاميَّة، قم، إيران، 2007م، ص.25.

[65] - للوقوف على مصطلحات "الضَّروريَّة" و"الحاجيَّة" و"التَّحسينيَّة"، **انظر:** إبراهيم بن موسى اللخمي (الإمام الشاطبي): **الموافقات في أصول الشَّريعة**، تح: عبد الله الزَّراز وآخرون، **ط.1**، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2004م، ص.225 – 231.

[66] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.14.

[67] - نفسه، ص.42 – 43.

[68] - عبد القادر المجاوي: **إرشاد المتعلمين**، المصدر السَّابق، ص.50.

[69] - عبد القادر المجاوي وعمر بريهمات: **المرصاد...**، تح: عبد الرَّزاق بلعباس، المصدر السَّابق، ص.29.

[70] - محمَّد المبارك: **مُقدِّمة جاك أوستري، الإسلام والتَّنمية الاقتصادية**، تع: نبيل صبحي الطَّويل، **ط.1**، دار الفكر، دمشق، 1984م، ص. أ – ب. **وانظر كذلك**: محمَّد المبارك: **نظام الإسلام، الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة، ط.1**، معاونيَّ الرِّئاسة للعلاقات الدُّوليَّة في منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، 1985م، ص.19 – 22.

[71] - مُحمَّد إبراهيم المَسنِياني: **التَّأصيل الشَّرعي لفقه الواقع، ط.1**، دار النَّشر والتَّوزيع الإسلاميَّة، القاهرة، 2005م، ص.18.

[72] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.13.

[73] - علي بن أبي العز الدِّمشقي: **شرح العقيدة الطَّحاويَّة**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التُّركي و شعيب الأرنؤوط، **ج.2، ط.2**، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1990م، ص.679.

[74] - **صحيح مسلم**، كتاب القدر، رقم الحديث:2664.

[75] - كتابٌ للعالم الاقتصادي الاسكتلندي "آدم سميث"، وعنوانه بالكامل "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" أُلِّفه سنة 1776م. **انظر**: **الموسوعة العربيَّة العالميَّة، ج.13، ط.2**، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتَّوزيع، الرِّياض، 1999م، ص.123.

[76] - **انظر**: محمَّد بن الحسن الشَّيباني: **كتاب الكسب**، شر: الإمام السُّرخسي، تع: عبد الفتاح أبو غُدَّه، **ط.1**، دار البشائر الإسلاميَّة للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، 1997م، ص.164. **وانظر**: أحمد بن تيميَّة: **مجموعة الفتاوى**، تح: عامر الجزَّار و أنوار الباز، **ج.28، ط.3**، دار الوفاء للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، 2005م، ص.51 – 54. **وانظر**: أبو الفضل جعفر بن علي الدِّمشقي: **الإشارة إلى محاسن التِّجارة وغشوش المدلسين فيها**، تح: محمود الأرناؤوط، **ط.1**، دار صادر بيروت، 1999م، ص.15 – 16. **وانظر**: قدامة بن جعفر: **الخراج وصناعة الكتابة**، تح: محمَّد حسين الزُّبيدي، **ط.1**، دار الرَّشيد للنشر، بغداد، 1981م، ص.426 – 427. **وانظر كذلك**: عبد الرَّحمن بن خلدون: **المقدِّمة، ط.1**، دار الفكر، بيروت، 2003م، ص.358.

[77] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.57.

[78] - عبد القادر المجاوي وعمر بريهمات: **المرصاد**...، تح: عبد الرَّزاق بلعباس، المصدر السَّابق، ص.40.

[79] - أبو عبيد القاسم بن سلام: **كتاب الأموال**، تح: أبو أنس سيِّد بن رجب، تع: أبو اسحاق الحويني، **ج.1، ط.1**، دار الهدى النَّبوي، القاهرة 2007م، ص.35 – 38. **وانظر**: حميد بن زنجويه: **كتاب الأموال**، تح: شكر ذيب فياض، **ج.1، ط.1**، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات، الرِّياض، 1986م، ص.65 – 71. **وانظر كذلك**: محمد بن عبد الكريم المغيلي: **تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين**، تح: محمد خير رمضان يوسف، **ط.1**، دار ابن حزم، بيروت، 1994م، ص.41.

[80] - أحمد بن تيميَّة: **مجموعة الفتاوى**، المرجع السَّابق، **ج.28**، ص.39.

[81] - صحيفة مال الاقتصاديَّة:«رأس المال جبان»، **انظر**:https://www.maaal.com/archive /2876. **وانظر كذلك**: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السِّياسة**، المرجع السَّابق، **ج.2**، ص.785.

[82] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.67.

[83] - عبد القادر المجاوي: **المرصاد**، المصدر السَّابق، ص.43. **وانظر كذلك**: عبد القادر المجاوي: **إرشاد المتعلمين**، المصدر السَّابق، ص.51.

[84] - كارل ماركس: **رأس المال. نقد الاقتصاد السِّياسي**، تر: فهد كمنقش، **ط.1**، دار التَّقدم، موسكو، 1985م، ص.286 و 533.

[85] - عبد القادر المجاوي: **المرصاد**، المصدر السَّابق، ص.47.

[86] - نفسه، ص.15.

[87] - نفسه، ص.16.

[88] - عبد الرَّحمن عبيد حسين: «الإضافات المنهجيَّة للشيخ طنطاوي جوهري في تأصيل العلاقة بين العلم والقرآن»، **قضايا معاصرة. الإسلام والعلوم**، تح: معلمين محمَّد شهيد وآخرون، **ط.1**، جامعة العلوم الإسلاميَّة الماليزيَّة، كومباك، ماليزيا، 2018م، ص.408.

[89] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.16 – 17.

[90] - نفسه، ص.17.

[91] - في هذا الجانب **انظر**: وهبه الزُّحيلي: **الفقه الإسلامي وأدلَّتُه، ج.4، ج.5، ط.2**، دار الفكر، دمشق، 1985م.

[92] - محمَّد الطَّاهر بن عاشور: **النِّظام الاجتماعي في الإسلام، ط.2**، دار السَّلام للنشر والتَّوزيع والتَّرجمة، القاهرة، 2006م، ص.189.

[93] - موريس روبان: **تاريخ الأفكار السِّياسيَّة المقارن**، تر: عائدة دعد قنَّاب، **ط.1**، المركز الثَّقافي العربي، الدَّار البيضاء، 2004م، ص.87.

[94] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.13.

[95] - نفسه، ص.17.

[96] - "العقل السَّليم في الجسم السَّليم" ليست حكمه ولكنها حقيقه علمية، حيث كشفت دراسة جديدة أجريت بمستشفى جامعة مونستر في ألمانيا عن وجود روابط بين اللياقة البدنيَّة والأداء المعرفي، العقل وأثبتت الدِّراسات أنَّ اللياقة البدنيَّة يمكن أنْ تقلِّل من خطر الخرف وتخفِّف من أعراض الاكتئاب. كما أنَّ النَّشاط البدني يعزز الأداء المعرفي للأفراد الأصحاء والأشخاص من مختلف الأعمار، حتى ذوى الإعاقات المعرفيَّة. ووفقا لموقع" **medicalnewstoday**" ربط الباحثين بين تمرينات اللياقة البدنيَّة المنخفضة وارتفاع ضغط الدَّم حيث اللياقة البدنية العالية لها صلات بقدرات معرفيَّة فانخفاض ضغط الدَّم هو ما يعزز القدرة المعرفيَّة، ويمكن أنْ ينطبق الشَّيء نفسه على العديد من العوامل التي لها

روابط مع اللياقة البدنيَّة، مثل مؤشر كتلة الجسم، ومستويات السُّكر في الدَّم، والحالة التَّعليميَّة. **انظر** الموقع الإلكتروني: **https://www.youm7.com/story/2019/9/16/** .

[97] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.17.

[98] - مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، **ط.4**، دار الفكر، دمشق، 2000م، ص.94 – 95. **وانظر كذلك:** عويسي أمين: **النِّظام الاقتصادي والثَّقافة الاجتماعيَّة (العلاقة والإفرازات)**، **ط.1**، دار إحياء للنشر الرَّقمي، حماه، 2014م، ص.388.

[99] - محمَّد بن الحسن الشَّيباني: **كتاب الكسب**، المرجع السَّابق، ص.70.

[100] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.29.

[101] - نفسه، ص.20.

[102] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.22.

[103] - نفسه، ص.45.

[104] - نفسه، ص.46.

[105] - ويليام ستانلي جيفونس: **الاقتصاد السِّياسي**، تر: علي أبو الفتوح وآخرون، **ط.1**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثَّقافة، القاهرة، 2015م، ص.94 – 95. **وانظر:** محمَّد محفوظ: «الحاجة في المنظور الاقتصادي»، **صحيفة الرِّياض**، الموقع الإلكتروني: **http://www.alriyadh.com/31671** .

[106] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.47 – 50.

[107] - نفسه، ص.59.

[108] - سورة الرُّوم: الآية.54.

[109] - عبد الرَّحمن بن خلدون: **المقدِّمة**، المصدر السَّابق، ص.170.

[110] - علي حسين الدُّوري: **أصول التَّربية في مفهومها الحديث**، **ط.1**، إثراء للنشر والتَّوزيع، عمَّان، 2009م، ص.18.

[111] - عمر جابر: **المدخل في التَّربية**، **ط.1**، مطبعة المعارف، بغداد، 1953م، ص.10.

[112] - أفلاطون: **الجمهوريَّة**، تر: حنَّا خبَّاز، **ط.1**، دار القلم للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، 2001م، ص.89. **وانظر كذلك:** ماهر إسماعيل الجعفري وحسين رحيم التَّكريتي وماهر فاضل القيسي: **فلسفة التَّربية**، **ط.1**، وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1993م، ص.14.

[113] - عبد الرَّحمن بن خلدون: **المقدِّمة**، المصدر السَّابق، ص.380 – 381.

[114] - عبد الله عبد الدَّائم: **التَّربية عبر التَّاريخ من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين**، **ط.7**، دار العلم للملايين، بيروت، 1997م، ص.481. **وانظر كذلك:** علي حسين الدُّوري: المرجع السَّابق، ص.19.

[115] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.27.

[116] - عبد الفتاح أبو غده: **قيمة الزَّمن عند العلماء**، **ط.10**، مكتبة المطبوعات الإسلاميَّة، بيروت، 2002م، ص.17.

[117] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.53 – 54.

[118] - محمَّد بن اسماعيل الصَّنعاني: **سبل السَّلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام**، كتاب: البيوع، باب شروطه، رقم الحديث:734.

[119] - مبدأ الملكيَّة المزدوجة. **انظر:** وهبة الزحيلي: **من حصاد السنين**، **ط.1**، دار الفكر، بيروت، 2015م، ص.250.

[120] - عبد القادر المجاوي وعمر بريهمات: **المرصاد...**، تح: عبد الرَّزاق بلعباس، المصدر السَّابق، ص.34.

[121] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.13.

[122] - نفسه، ص.16.

[123] - عبد الرَّحمن بن خلدون: **المقدِّمة**، المصدر السَّابق، ص.363.

[124] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.14.

[125] - نفسه، ص.15.

[126] - نفسه.

[127] - نفسه، ص.15 – 16.

[128] - استخدم المجاوي مصطلح "**الغنيمة**" بدل "**الثَّروة**"، لأنَّ مفردة "الثَّروة" كلمة غامضة تحتاج إلى تعريف دقيق، وقد أثارت نقاشاً كبيراً عند الاقتصاديين الأوروبيين. والظَّاهر أنَّ المجاوي قد تحفظ على استعمال مفردة "الثَّروة" باعتبارها تدل على كثرة العدد والمال، أيْ على الجانب الكمي، بينما ركَّز في تحليله على المنفعة. هذه الدِّقة في التَّعاطي مع المصطلح تدلُّل على أنَّ الفقهاء والمثقفين العرب كانوا يستخدمون مفردة "الثَّروة" بتحفظ، فقد توالت الانتقادات في السَّنوات الأخيرة لتؤكد التَّحفظات عن مصطلح "الثَّروة" وما انتجه من مؤشرات ماديَّة تحصر "ثروة" الأمم في نالجها الإجمالي المحلي. لكنها لم ترتق إلى إعادة النَّظر في المصطلح، مما يُعبِّر عن محدوديَّة أفقها ويُبرز مجدَّداً ضرورة الاهتمام بالمصطلحات الاقتصاديَّة الإسلاميَّة. **انظر:** عبد القادر المجاوي وعمر بريهمات: **المرصاد في مسائل الاقتصاد**، تح: عبد الرَّزاق بلعباس، المصدر السَّابق، ص.31.

[129] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.15 - 19.

[130] - نفسه، ص.18.

[131] - نفسه، ص.31.

[132] - نفسه، ص.60.

[133] - نزيه حمَّاد: **مُعجم المصطلحات الماليَّة والاقتصاديَّة في لغة الفقهاء، ط.1**، دار القلم، دمشق، 2008م، ص.87.

[134] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.21.

[135] - نفسه، ص.21.

[136] - **الأجرة**: من الأجْرُ، وهو الثَّواب والجزاءُ على العمل. **انظر**: نزيه حمَّاد: المرجع السَّابق، ص.25.

[137] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.23.

[138] - نفسه، ص.27.

[139] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.32.

[140] - نفسه.

[141] - نفسه.

[142] - نفسه، ص.34.

[143] - **مُتموِّل**: هو الرَّجلُ ذا المال. **انظر**: نزيه حمَّاد: المرجع السَّابق، ص.400.

[144] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.35.

[145] - نفسه، ص.37.

[146] - نفسه، ص.38.

[147] - جمال الدِّين ابن منظور: **لسان العرب**، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، باب الرَّاء، مادة: روح، **مج.3، ج.20، (د ـ ط)**، دار المعارف، القاهرة، 1979م. ص.1770.

[148] - نزيه حمَّاد: المرجع السَّابق، ص.260.

[149] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.38.

[150] - **المُلك**: هو الاتصال الشَّرعي بين الشَّخص وبين شيء، يكون مُطلِقاً لتصرفه فيه، وحاجزاً عن تصرف غيره فيه. **انظر**: نزيه حمَّاد: المرجع السَّابق، ص.441.

[151] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.41.

[152] - نزيه حمَّاد: المرجع السَّابق، ص.411.

[153] - نفسه، ص.412 - 413.

[154] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.41.

[155] - نزيه حمَّاد: المرجع السَّابق، ص.359.

[156] - **الإرث**: من "ميراث" وجمعها "مواريث"، وهو ما خلَّفه الميت من الأموال والحقوق التي يستحقها بموته من ثبت له ذلك شرعاً. **انظر**: نزيه حمَّاد: نفسه، ص.449.

[157] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.45.

[158] - نزيه حمَّاد: المرجع السَّابق، ص.464.

[159] - نفسه، ص.471.

[160] - محمَّد بن جزي الغرناطي: **القوانين الفقهيَّة في تلخيص مذهب المالكيَّة**، تح: ماجد الحموي، **ط.1**، دار ابن حزم، بيروت، 2013م، ص.443.

[161] - نزيه حمَّاد: المرجع السَّابق، ص.219 - 220. **وانظر كذلك**: محمَّد بن جزي الغرناطي: المرجع السَّابق، ص.423.

[162] - عبد القادر المجاوي وعمر بريهمات: **المرصاد**، تح: عبد الرَّزاق بلعباس، المصدر السَّابق، ص.124. **انظر**: الهامش4.

[163] - نفسه. **انظر**: الهامش5.

[164] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.46.

[165] - نزيه حمَّاد: المرجع السَّابق، ص.155.

[166] - نفسه، ص.400.

[167] - نفسه، ص.459.

[168] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.59.

[169] - نفسه، ص.66.

[170] - اختلف الفقهاء في المراد بالعقار على قولين: فالعقار عند الحنفيَّة «ما له أصلٌ ثابت لا يمكن نقله أو تحويله»، كالأراضي والدُّور. أمَّا البناء والشَّجر فيعتبر من المنقولات، إلاَّ أذا كان تابعين للأرض، فيسري عليهما حينئذ حكم العقار بالتَّبعيَّة. أمَّا المالكيَّة والشَّافعيَّة والحنابلة: أنَّ العقار يُطلق على الأرض والبناء والشَّجر. **انظر**: نزيه حمَّاد: المرجع السَّابق، ص.155.

[171] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.69.

[172] - نفسه.

[173] - سورة المؤمنون: الآية.51.

[174] - سورة البقرة: الآية.172.

[175] - محمَّد بن عيسى التِّرمذي: **سنن التِّرمذي**، كتاب: صفة القيامة والرَّقائق والورع، باب. رقم (60)، رقم الحديث: 2520.

[176] - أحمد بن حنبل: **مسند الإمام أحمد**، كتاب: عبد الله بن عمرو بن العاص، رقم الحديث:6652.

[177] - محمَّد بن عيسى التِّرمذي: **سنن التِّرمذي**، كتاب: الجمعة، باب. ما ذُكر في فضل الصَّلاة، رقم الحديث: 614. **وانظر كذلك**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرَّافعي الكبير**، كتاب الأطعمة، رقم الحديث:2426.

[178] - ذُكرت مُفردة "الكسب" 6 مرات في مُقدِّمة الكتاب، بينما ذُكرت مفردة "العمل" مرتين.

[179] - محمَّد باقر الصَّدر: **اقتصادنا، ط.20**، دار التَّعارف للمطبوعات، بيروت، 1987م، ص.299.

[180] - عن أُحَيْدُ بن حفص قال: دخلت على أبي الحسن – يعني إسماعيل والد الإمام البخاري – عند موته، فقال: "لا أعلم من مالي درهماً من حرام، ولا درهماً من شبهة"، قال: أحمد بن حفص: فتصاغرت إليَّ نفسي عند ذلك ، وقلت: وصلاح الآباء ينفع الأبناء؛ كما قال تعالى :﴿ **وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحاً**﴾. **انظر**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: **هدي السَّاري مُقدِّمة فتح الباري**، تح: أبو قُتيبة نظر محمَّد الفاريابي، **ج.2، ط.1**، دار طيبة للنشر والتَّوزيع، الرِّياض، 2005م، ص.1291.

[181] - رابح تركي: **التَّعليم القومي والشَّخصيَّة الجزائريَّة، ط.1**، الشَّركة الوطنيَّة للنشر والتَّوزيع، الجزائر، 1981م، ص.21.

[182] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.61.

[183] - **الدَّولة**: هي الكيان السِّياسي والإطار التَّنظيمي لوحدة المجتمع والنَّاظم لحياته الجماعيَّة وموضع السِّيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدَّولة شرعاً فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السِّلم والنِّظام وتحقيق التَّقدم في الدَّاخل والأمن من العدوان في الخارج. **انظر**: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السِّياسة**، المرجع السَّابق، **ج.2**، ص.702.

[184] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.66.

[185] - انتصرت الثَّورة الفرنسيَّة في جويلية 1789م فتمَّ فيها القضاء على النِّظام الاقطاعي والبرجوازيَّة، وحلَّ محله النِّظام الحقوقي الجمهوري. **انظر**: ألبير سُوبول: **تاريخ الثَّورة الفرنسيَّة**، تر: جورج كوسى، **ط.3**، منشورات عويدات، بيروت، 1982م، ص.120.

[186] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.67.

[187] - هذا النِّظام يُسمى النِّظام النِّيابي، فالبرلمانيون المنتخبون ينوبون عن الشَّعب الذي اختارهم في انتخاب رئيس الجمهوريَّة. ومثالنا في هذا الزَّمن "جمهورية لبنان". **انظر**: سعيد بو الشَّعير: **القانون الدُّستوري والنُّظم السِّياسيَّة المقارنة، ج.2، ط.9**، ديوان المطبوعات الجامعيَّة، الجزائر، 2008م، ص.81 – 85. **وانظر كذلك**: الجمهوريَّة اللبنانيَّة: **وثيقة الوفاق الوطني اللبناني**، التي أقرَّها لقاء الطَّائف بتاريخ: 1989/10/22م، ص.7.

[188] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.67.

[189] - من أهم وظائف الدَّولة ذات التَّوجهات الإسلاميَّة: حفظ النِّظام وأمن البلاد – إصلاح البلاد وإقامة المؤسسات الاجتماعيَّة والإنسانيَّة وغيرها – إقامة الفرائض وحماية الشَّريعة ومنع الفساد – الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر ... **انظر**: محمَّد السَّند: **الحاكميَّة بين النَّص والدِّيمقراطيَّة، ج.2، ط.1**، الأميرة للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، 2012م، ص.286 – 290.

[190] - عبد القادر المجاوي: المصدر السَّابق، ص.68.

[191] - نفسه، ص.37.

[192] - نفسه، ص.68.

[193] - محمَّد باقر الصَّدر: **اقتصادنا**، المرجع السَّابق، ص.286.